وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of commercial Sciences

واقع التجارة الخارجية الجزائرية
خلال الفترة من 2010 إلى 2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمـــي) في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبتين:

- زابي بدرة
- قني وهيبة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د: بوقرة رابح	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
أ.د: فرحات عباس	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د: بوبعاية حسان	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: **2024/2023**

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إتمام عملنا هذا

نشكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "فرحات عباس" لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه لنا من جهد ونصائح

والشكر موصول إلى كل ساعدنا على إتمام هذا العمل

إلى السادة أعضاء لجنة التقييم المحترمين

لقبولهم تقييم هذا العمل.

إلى الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا طوال سنوات الدراسة

إلى كل من كان لنا عونا في دراستنا الجامعية

لكم منا كل عبارات الشكر والتقدير والاحترام

إهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى

الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

"أمي الحبيبة"

إلى خالد الذكر، "أبي الموقَّر"

إلى عائلتي

إلى زوجي الكريم وأبنائي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى الأستاذ المشرف "فرحات عباس"

إلى أساتذتي في قسم العلوم التجارية

خاصة الأستاذ "فرحات عباس"

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم

أهدي ثمرة جهدي

قني وهيبة

إهداء

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنت من انجاز هذه المذكرة والتي أهديها إلى الرجل الكريم العطوف، قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة "أبي" رحمة الله عليه ورضوانه

إلى تلك التي أرجو أن أكون قد نلت رضاها

"أمي" متعها الله بالصحة والعافية

إلى من كان سندي في هذه الدنيا

"زوجي" رحمة الله عليه، وأبنائي حفظهم الله ورعاهم

إلى من شاركوني طفولتي وأحبوني بصدق وإخلاص، إخوتي وأخواتي

إلى الأستاذ الدكتور المشرف "فرحات عباس" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية، وكذا على صبره طيلة إشرافه على المذكرة رغم تعدد التزاماته، وأرجو من الله العلي القدير أن يرفع درجاته ويسدد خطاه ويرزقه من فضله

كما نتقدم بخالص الشكر إلى أساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول هذا العمل لمناقشته

وإلى أساتذة قسم العلوم التجارية خاصة الأستاذ "فرحات عباس" بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، على مجهوداته المقدمة طيلة فترة الدراسة

وأوجه شكري إلى جميع زملائي في العمل، الأقارب والأصدقاء

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

زابي بدرة

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المحتويات	**I**
قائمة الجداول والأشكال	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	**09**
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	09
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	**12**
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	12
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	14
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	16
المبحث الثالث: عوامل ومخاطر التجارة الخارجية	**19**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية	19
المطلب الثاني: مخاطر التجارة الخارجية	21
خلاصة الفصل الأول	**24**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية خلال الفترة 2010-2023	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: مفهوم جائحة كورونا وانعكاساتها على العالم والجزائر	**27**
المطلب الاول:. مفهوم جائحة كورونا	27

المطلب الثاني: تطورات فيروس كورونا في العالم والجزائر	28
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة	31
المبحث الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر	**41**
المطلب الأول: إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر	41
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة من (2010الى 2019)	45
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري	51
المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2020-2023	**53**
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري	53
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية بعد جائحة كورونا من جانب المنتجات المصدرة والمستوردة	60
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2020-2023	69
خلاصة الفصل الثاني	**72**
الخاتمة	**73**
قائمة المراجع	**77**
الملخص	**82**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في العالم	29
02	احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في الجزائر	31
03	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010–2019 بالمليار دولار الامريكي	46
04	هيكل الصادرات خارج المحروقات	48
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب المناطق خلال فترة 2019/2010	49
06	قيمة الواردات مقارنة بالصادرات ومعدل التغطية خلال الفترة (2019/2010) بالمليار دولار امريكي	50
07	الميزان التجاري خلال العشر سنوات الاخيرة	51
08	الميزان التجاري خلال الفترة 2021–2023	53
09	الميزان التجاري خلال الفترة 2020–2022 حسب الثلاثي من كل سنة	56
10	أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020–2022	60
11	أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020–2022	64

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صادرات النفط والبضائع	35
02	مجموع الاحتياطي بالعملات الأجنبية	36
03	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010–2019	47
04	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون الدولار امريكي	48
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق سنة 2019	50
06	تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة الممتدة من 2010 الى2019	51
07	واقع التجارة الخارجية خلال العشر سنوات الأخيرة	52
08	الميزان التجاري خلال الفترة 2020–2023	54
09	الميزان التجاري خلال الفترة 2020–2022 حسب الثلاثي من كل سنة	57

مقدمة

تمهيد:

مر العالم بأزمة صحية حادة تحولت إلى جائحة وأثرت من جميع النواحي خاصة الاقتصادية على جميع دول العالم ومنها الجزائر، حيث ظهرت هذه الجائحة نهاية عام 2019 وتحولت إلى وباء عالمي في عام 2020، وسميت بجائحة كوفيد-19، هذا الوباء الناجم عن فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2)، حيث أدت الجائحة إلى إغلاق الحدود وتقليل الحركة العالمية للبضائع حيث اعتبرت من أكبر التحديات التي واجهت التجارة الدولية في العصر الحديث، وفقد كان لها تأثير كبير ومدمر على الاقتصاد العالمي وسوق التجارة الدولية، ومن بين التأثيرات الرئيسية لوباء كورونا على التجارة الدولية هو تعطيل سلاسل التوريد العالمية، بسبب الحظر وتقييدات الحركة، حيث واجهت الشركات صعوبات كبيرة في استيراد وتصدير البضائع مما أدى إلى توقف الإنتاج في العديد من الصناعات، ما أدى إلى ارتفاع أسعار البضائع ونقصها في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت صادرات البلدان المعتمدة بشكل كبير نتيجة لقلة الطلب على المنتجات والخدمات الخارجية بسبب الإغلاقات وتراجع النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان، ما تسبب في انخفاض الإيرادات والأرباح للشركات والدول وأثر سلبا على النمو الاقتصادي وسوق العمل، علاوة على ذلك، شهدت العديد من الشركات والصناعات تحولات كبيرة في أساليب العمل والإنتاج بسبب الجائحة حيث اضطرت العديد منها إلى تبني التكنولوجيا والعمل عن بعد للحفاظ على استمرارية أعمالها، مما قد يؤدي في المستقبل إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل وأساليب الإنتاج، بشكل عام يمكن القول أن جائحة كورونا قد أحدثت تحولات كبيرة في التجارة الدولية وأدت إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي، وتعافي الاقتصادات العالمية يتطلب تعاونا دوليا قويا وجهودا مشتركة لتجاوز التحديات التي فرضتها الجائحة لاستعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي في المستقبل.

وقد واجهت الجزائر مثل العديد من البلدان حول العالم تحديات كبيرة في قطاع تجارتها الخارجية نتيجة الوباء العالمي، فقد كان تأثير الوباء على التجارة الخارجية الجزائرية عميقا، حيث شهدت أنشطة التصدير والاستيراد تراجعا كبيرا نتيجة عمليات الإغلاق العالمية ما أدى إلى تعطل سلاسل التوريد بسبب القيود المفروضة على الحركة والحواجز التجارية مما أعاق تدفق البضائع داخل وخارج البلاد، فقد واجه المصدرون الجزائريون تحديات في تلبية الطلب، خاصة مع تحول أذواق المستهلكين نحو السلع الأساسية، على سبيل المثال أدى إغلاق الحدود والقيود المفروضة على النقل إلى تأخير تسليم البضائع مما أثر على توقيت الشحنات.

وقد تأثرت صناعة النفط في العديد من الدول نتيجة انخفاض الطلب عليه بشكل حاد ما أدى إلى تراجع أسعاره بشكل كبير خلال عام 2020، فتم تقليص الإنتاج النفطي من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها للتعامل مع تخمة المعروض وتقليل الضغط على الأسعار، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه صناعة النفط في ظل استمرار تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

وبسبب اعتماد الجزائر بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والإيرادات الخارجية، وتحوّل الأولويات التجارية للجزائر إلى تأمين المستلزمات الضرورية مثل الأدوية والمعدات الطبية والغذاء، ما أثر على تدفق البضائع المستوردة إلى الجزائر، وللتصدي لتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات اقتصادية، حيث عملت على تعزيز قدرتها التصديرية وتنويع مصادر إيراداتها الخارجية بما في ذلك تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات من خلال دعم الشركات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تقديم حزمة من التدابير الداعمة للشركات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تأجيل سداد الضرائب والرسوم وتوفير التمويل والقروض بشروط ميسرة، تعزيز الاستثمار العام من خلال توجيه استثمارات إضافية في البنية التحتية والمشاريع العامة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، تعزيز الصادرات بتشجيع زيادة الصادرات غير النفطية وتنويع قاعدة الصادرات لتعزيز الإيرادات الخارجية، تقليص الإنفاق العام من خلال تحديد الأولويات لتحقيق التوازن المالي وتقليل العجز في الميزانية، تعزيز الاستدامة المالية باتخاذ إجراءات لتعزيز وتحسين إدارة الموارد المالية للحكومة، هدفت هذه الإجراءات إلى دعم الاقتصاد وتعزيز النمو وتخفيف الآثار السلبية على الشركات والمواطن.

1-إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2023؟

ولمناقشة هذه الإشكالية أدرجنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم التجارة الخارجية، وما أسباب قيامها؟
- ما هي النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؟
- ما هي سياسات التجارة الخارجية التي تتبناها الحكومة للحد من الآثار السلبية للاقتصاد الوطني في الحالات الاستثنائية؟
- ماهي جائحة كورونا، وما هي انعكاساتها على الاقتصاد؟
- ما مدى تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ماهي نتائج السياسات المتبعة من طرف الجزائر لتطوير تجارتها الخارجية بعد الجائحة؟

2-فرضيات الدراسة:

يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- التجارة الخارجية هي أساس اقتصاد أي دولة؛
- تساهم التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي للدول؛
- جائحة كورونا لها انعكاسات كبيرة على الحياة الاقتصادية للدول والجزائر خاصة؛

– لقد كانت الجزائر من الدول السباقة في اتخاذ إجراءات وسياسات اقتصادية للتطوير من تجارتها الخارجية خارج المحروقات بعد الجائحة.

3–أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع، حيث لم يكن هذا الاختيار صدفة أو عبثا وإنما جاء لعدة أسباب:

– توافق موضوع البحث مع طبيعة التخصص المدروس؛

– ميولنا الشخصي في فهم أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية للجزائر والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها للخروج من الأزمة عن طريق تطوير تجارتها الخارجية؛

– الأهمية البالغة التي اكتساها الموضوع في العالم خاصة في ميدان البحث الاقتصادي في الجزائر.

4–أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تحلل موضوعا اقتصاديا هاما حديثا، شغل الكثير من الخبراء والمختصين الاقتصاديين في العالم والجزائر، نظرا لتأثيرات الجائحة على مستوى العالم والجزائر خاصة، كما تدرس السياسات الاقتصادية التجارية بإيجاد استراتيجيات لتعزيز التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة ما بعد جائحة كورونا، مما يبرز أهمية هذه الدراسة في المجال الاقتصادي الحالي والرؤية المستقبلية للجزائر خارج قطاع المحروقات.

5–أهداف الدراسة:

يمكن اختصارها في النقاط التالية:

– التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأهدافها، وسياسات التجارة الخارجية في الجزائر؛

– معرفة انعكاسات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؛

– الاطلاع على السياسات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة لتطوير التجارة الخارجية بعد الجائحة.

6–حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

– **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الميدانية على الدولة الجزائرية.

– **الحدود الزمنية:** الحدود الزمنية للدراسة اقتصرت على السنوات 2010-2020-2023.

7–منهج الدراسة:

حتى يستوفي موضوع الدراسة محله من التحليل، قمنا بتسليط الضوء عليه للتمكن من خلال معالجة الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك للإلمام بالجوانب النظرية التطبيقية للموضوع أي وصف كل

المتغيرات التي لها علاقة بالموضوع، واستخدام أسلوب التحليل لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الدراسة بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع.

8-هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول عموميات حول التجارة الخارجية، والذي يضم ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لعموميات حول التجارة الخارجية، والمبحث الثاني لنظريات التجارة الخارجية، فيما خصص المبحث الثالث لعوامل ومخاطر التجارة الخارجية، وتناولنا في الفصل الثاني تطور التجارة الخارجية في الجزائر بعد جائحة كورونا من خلال ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، وفي المبحث الثاني مفهوم جائحة كورونا وانعكاساتها على العالم والجزائر، أما المبحث الثالث فهو دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2021-2023.

9-الدراسات السابقة:

يمكن ذكر بعض الدراسات التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة، إذ تعد هذه الدراسات استكمالا للبحث كما تعتبر إحدى المرتكزات الرئيسية في بناء النموذج الفكري لأي بحث، من خلال إدراك أنماط الاختيار والتحليل والكشف عن مدى التجانس بين البحث وتلك الدراسات وتقصي أهم النتائج التي توصلت إليها، حيث كانت الدراسات السابقة كلها خلال فترة كورونا التي اجتاحت العالم والتي توصلت إلى أن تأثير كورونا كان واضحا من خلال العجز في الميزان التجاري المحقق في تلك الفترة، كما كانت التوصيات تصب في ضرورة تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتشجيع الإنتاج المحلي، وفيما يلي نوجز بعض الدراسات المختارة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية:

أ-دراسة عبلي حنان 2021: مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، تحت عنوان "أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية".

ب- دراسة بوالجاج دجلاء وشبيرة إيناس2021: مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، تحت عنوان "تأثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة 2016-2020".

ج- دراسة دحدوح أحمد تركي رضا 2023: مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية مالية وتجارة دولية، تحت عنوان "تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية لفترة 2020-2022".

الفصل الأول:

ماهية التجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: عوامل ومخاطر التجارة الخارجية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول والاقتصاد الدولي على حد سواء، وتكمن أهميتها فيما توفره من سلع وخدمات لتلبية الحاجات المحلية، وقد مرت بالعديد من التطورات من خلال العديد من النظريات لتصل إلى المفهوم الحديث للتجارة الخارجية الذي نعرفه اليوم، وسوف نتناول في هذا الفصل عموميات حول التجارية الخارجية، ثم نتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لها، وأخير نتعرف على العوامل المؤثرة عليها ومختلف المخاطر التي تعترضها.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

يعتبر النهوض بالتجارة الخارجية أولوية لكل الدول المتقدمة والنامية، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسنبين من خلال هذا المبحث تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية، حيث عرفت على أنها: "تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات".[1]

كما عرفت كذلك بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول".[2]

وعرفت أيضا بأنها: "المعاملات الدولية في صورها الثلاث أي انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة".[3]

كما عرفت على أنها: "تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو مؤسسات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[4]

مما سبق يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي مختلف المعاملات التجارية المتمثلة في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في مختلف اقتصاديات الدول باعتبارها توفر ما يحتاجه هذا الأخير من سلع وخدمات مختلفة، وهذا من خلال أنشطة التصدير والاستيراد التي تؤثر بدورها على الأسواق المادية للسلع والأسواق المالية كذلك، وقد ساهم تحرير التجارة الخارجية في زيادة الترابط بين الدول وزيادة حجم تدفق السلع والنقد بينها مما ضاعف تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاديات المختلفة لمعظم الدول، ويمكن اختصار أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:[5]

- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلد من خلال توفير الكثير من الخيارات من أجل الاستهلاك والاستثمار؛

---

[1]- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص13.

[2]- محمد أحمد السبتي، التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص08.

[3]- رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص12.

[4]- عطا الله علي الزيون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص09.

[5]- حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص25.

- تعتبر التجارة الخارجية من مؤشرات القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي؛

- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لجميع الدول للحصول على المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، سواء كان ذلك بسبب ظروفها المناخية أو بسبب أن إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها؛

- تعد التجارة الخارجية من عوامل تنمية اقتصادات الدول النامية من خلال إتاحة الفرصة لها للحصول على قروض من الدول الصناعية.

تظهر أهمية التجارة الخارجية كذلك من خلال يلي:[1]

- تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛

- ينتج عن التجارة الخارجية عائد مالي يمكن استخدامه لتمويل المشاريع التنموية؛

- تعمل على تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والعملات الأجنبية والإدارة الحديثة، مما ينشط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي كما توضحه العلاقة التالية:[2]

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الإجمالي المحلي الناتج}} \times 100$$

فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة والعكس صحيح، فأهمية هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى.

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية

يمكن اختصار الأهداف التي تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيقها فيما يلي:[3]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، مما ينعكس على العمالة وتوفير السلع الضرورية والعكس صحيح لأن ضعف التصدير يؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني ومعه انخفاض مساهمة الدولة وارتفاع نسبة البطالة وتدهور المستوى المعيشي؛

---

[1]- عطا الله علي الزيون، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2]- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-1، سطيف، 2019، ص06.

[3]- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 20015، ص ص21-22.

– استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لأي سبب، حيث يمكن استيراد المعدات اللازمة لبناء المصانع التي بدورها توفر فرص العمل وبالتالي تساهم في التنمية؛

– إحلال الواردات، ويتوقف ذلك على التكلفة، فعند إنتاج السلع محليا بتكاليف معقولة فهذا الإنتاج قد يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية وعدة مشاكل أخرى، لكنه بالمقابل يساعد على ترويج السياسة التجارية وتمكين القيام بعمليات التصدير المهمة؛

– نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛

– الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن وتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة؛

– دراسة موازين المدفوعات ونظم أسعار الصرف للدول ومعالجة الاختلاف؛

– دراسة السياسات التجارية المتبعة من الدول في التجارة الخارجية؛

– دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

سعت نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول من أجل الكشف عن أسس التبادل التجاري الذي يفيد كلا الطرفين المتبادلين والمكاسب المتوقعة، وتعتبر النظرية الكلاسيكية أول النظريات التي سعت لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

يعتبر دافيد هيوم وآدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل أهم منظري المدرسة الكلاسيكية، وسنتطرق فيما يلي إلى نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية:

أولا– نظرية دافيد هيوم:

تتلخص نظريته في أن الرفاهية الاقتصادية بأي بلد سوف تعم على البلدان الأخرى، وذلك بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، حيث أنه في حالة تطور بلد ما فذلك سيكون له أثر إيجابي على باقي البلدان المجاورة.[1]

ثانيا– نظرية آدم سميث:

يعتبر "آدم سميث" أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث استخدم مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاج بين الدول أو ما يعرف بـ: "الميزة المطلقة"، حيث يرى من خلال نظريته أن كل دولة يمكنها على الأقل أن تنتج سلعة واحدة بتكلفة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبذلك فإن كل

[1]– رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضرية، المجلد05، العدد 17، جوان 2013، ص126.

دولة ستكسب أكثر إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ثم القيام بتصديرها لباقي الدول، وقد اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، فوفقا لهذا المفهوم فإن السلع تبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة لإنتاجها، حيث يفترض أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، فكلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية.[1]

تتلخص إذا الفكرة العامل لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من سلع وخدمات، حيث تنتج أكثر من حاجاتها وتبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد سلع يكون إنتاجها غير ملائم لها أو لا تستطيع إنتاجها أبدا، أي أن الدولة تتمتع بالنفقة المطلقة الأقل عن بقية العالم في إنتاج سلعة معينة وعليها التخصص فيها لأن ذلك مربح لها من ناحية المنافسة السعرية، كما تدعو هذه النظرية إلى ترك المنافسة حرة بين البلدان لتحقيق مكاسب من التبادل الدولي وزيادة ثروة الأمم.[2]

ثالثا– نظرية لدافيد ريكاردو:

قام الاقتصادي "ديفيد ريكاردو" في القرن التاسع عشر بالرد على نظرية آدم سميث في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817 "الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث بين حسب هذه النظرية أنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة لدولة في إنتاج إحدى السلع لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الخارجية، بل يكفي أن يتوفر لها ما أسماه بـ: "الميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، حيث أن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع (أقل تكلفة ممكنة) عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، ولهذا فإن الدولة تحقق مكاسب من التجارة الخارجية حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر من جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.[3]

يرى ريكاردو أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في البلدين.

رابعا– نظرية القيمة الدولية لجون ستيوارت ميل:

قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو من خلال دراسة موضوع القيم الدولية أو النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى، حيث حاول بحث العوامل التي تحكم معدل التبادل الدولي التي لم يتطرق إليها ريكاردو، وأوضح أن القيم الدولية لسلعة لا تتحدد على أساس تكلفة إنتاجها بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين، ما يعني أن الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية تتحقق عند

---

[1]– رشاد العطار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]– وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3]– جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص38.

تساوي طلب الدولتين على سلع بعضهما، وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فهذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها والعكس صحيح.[1]

ويوضح جون ستيوارت ميل أن التجارة بين البلدين تقوم إذا كان معدل التبادل التجاري بينهما يقع بين المعدلين الداخليين السائدين فيهما، ويحقق كل من البلدين مكسبا مقداره هو الفرق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه بين الدولتين ومعدل التبادل الداخلي السائد في كل دولة، كما بين أن معدل التبادل التجاري الفعلي بين دولتين يتحدد على أساسين هما: شدة طلب كل من الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرة، ومرونة الطلب، أي تحديد معدل التبادل الفعلي يتم على أساس الطلب المتبادل.[2]

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

أولا– نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر:

لا يمكن اعتبار العمل عنصر الإنتاج الوحيد كما أنه لا يتكون من وحدات متجانسة، ومن هنا أعطى "هابرلر" مفهوما جدادا للنفقات النسبية بالاعتماد على فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة، حيث شرح في كتابه سنة 1933 "قانون الميزة التنافسية"، من خلال تقديمه لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة، حيث تعتبر تكلفة الفرصة البديلة هي كمية السلعة التي يتعين التخلي عنها لتوفير موارد كافية لإنتاج سلع أخرى، حيث يرى "هابرلر" أن أثمان السلع تتناسب مع نفقات التكلفة النسبية، حيث أن الدولة الأكثر كسبا هي التي تتميز بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع، وأن اختلاف الأثمان النسبية هو الدافع لقيام التبادل، فهذا الأخير يتحدد من خلال تلاقي قوى العرض والطلب للدولتين، وبهذا تتلخص نظرية تكلفة الفرصة البديلة في أنه إذا استطاعت دولة ما إنتاج سلعة "أ" أو سلعة "ب" فإن تكلفة الفرصة البديلة للسلعة "أ" هي عبارة عن كمية السلعة "ب" التي يجب التنازل عنها والتضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة "أ".[3]

ثانيا– نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر–أولين:

في مستهل القرن العشرين قام اقتصاديان سويديان هما "إيلي هيكشر" و"بيرتل أولين" بتفسير أسباب الميزة النسبية، وقد قام "بول ساموبلسون" لاحقا بتنقيح أفكارها الأساسية، التي يشار إليها كذلك نظرية نسب عناصر الإنتاج، وتنص هذه النظرية على أن الميزة التنافسية للدولة تتحدد عن طريق ما تمنحها الطبيعة من موارد.حيث صاغ هيكشر الأسس الأولى للنظرية سنة 1919 وتم تطويرها فيما بعد على يد أولين سنة 1933، كما تأثر هذا الأخير بأستاذه كاسل الذي قم نموذجا اقتصاديا للتوازن في دولة واحدة، وحاول المزج بين نظريته ونظرية هيكشر

---

[1]– سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربي، مصر، 2001، ص70.

[2]–وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3]– فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2016، ص40.

في التجارة الدولية لتوضيح كيفية حدوث التوازن على المستوى الدولي بين دولتين في ضوء أسباب وأنماط التجارة التي أوضحها هيكشر.[1]

ثالثا– نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج لهيكشر–أولين–سامولسون:

ترتبط بنظرية هيكشر–أولين، التي تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج، حيث أشار هيكشر عام 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم نتائج التجارة الخارجية التي لا يمكن إنكارها، وأكد أوين عام 1933 على أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل بين الدول المشاركة في التجارة والتي تتماثل فيها تقنيات الإنتاج ما يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية بينها، وفي عام 1948 طول العالم الاقتصادي الأمريكي بول سامولسون هذه النظرية إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة لإنتاجها، حيث صاغ نموذج تعادل أسعار العناصر الإنتاجية كما يلي: تعمل التجارة الخارجية على تساوي العوائد النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية المتجانسة بين الدول، وبهذا تعتبر التجارة الخارجية بديلا عن انتقال عناصر الإنتاج دوليا حيث تجعل الأجور متجانسة من حيث مستوى التدريب والمهارة والإنتاجية، أي أنها تجعل الأجور في الدولة الأولى مساوية للأجور في الدولة الثانية وكذلك سعر الفائدة والأسعار النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية كلها متساوية في كلا الدولتين.[2]

رابعا– نظرية ستوبلر–سامولسون:

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وقد وضعت عام 1941، لقد بنيت هذه النظرية على نفس أسس نظرية هيكشر–أولين، لكنها تبحث في أثر التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاجها، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها وذلك في نموذج التوازن العام، يأخذ التحليل بعين الاعتبار أن دخل الشخص يعتمد على ما يقدمه للاقتصاد، فكلما زادت مهارته ارتفع دخله، ويكسب مالكو رأس المال الربح، ويربح ملاك الأرض الريع، لذا فإن مقدار الدخل المكتسب لكل عنصر يعتمد على الطلب على مدخلاته والذي يسمى بالطلب المشتق، فإذا كان الطلب على المنتجات مرتفعا وسعرها مرتفع سيكون العنصر المستخدم في الإنتاج مفيدا نظرا لمردوده المرتفع، فأي تغير يحدث في الاقتصاد ويغير سعر المنتج يؤثر عليه مباشرة، وتؤثر التجارة الخارجية في تغيير أسعار المنتجات حيث أن ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات وتحرك الأسعار بسبب التغير في الطلب على تلك العناصر يقود إلى تغير العائد المدفوع لكل عنصر وبالتالي فإن التجارة الخارجية تؤثر على توزيع الدخل.[3]

لقد أثبتت النظرية أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع ستؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج المستخدم بكثافة في إنتاجها، وهذا يعود إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بباقي السلع

---

[1]–وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص21–22.

[2]–شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص103.

[3]–وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص27.

سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عاملي الإنتاج ثابت فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عوامل الإنتاج المستخدم في صناعة السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، وليتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل مع سعر العامل الآخر، ومن ثم سوف يزداد الدخل، وهناك العديد من المحاولات التي أجريت لتعميم هذه النظرية وقد أثبتت إمكانية تعميمها نظريا، وذلك من حيث تساوي عدد السلع مع عدد عوامل الإنتاج.[1]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

أدى التطور المستمر في الاقتصاد العالمي إلى ظهور العديد من العوامل التي لا تندرج ضمن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، وسنذكر من بينها ما يلي:

أولا– اختبار ليمار ونظرية عناصر الإنتاج الجديدة:

1–اختبار ليمار: حيث قام باختبار إمكانية التنبؤ في نموذج هيكشر وأولين لقاعدة معطيات صادرات مجموعة من القطاعات واحتساب نسبة رأس المال مؤشر العامل البشري، ووجد أن هناك أسباب رئيسية جعلت نموذج هيكشر أولين ساموبلسون يتلاشى، أهمها أنه نموذج تجاري يقوم بين دول لها مزايا نسبية في عناصر الإنتاج، فالتبادل التجاري يقوم على وجود اختلاف بين الدول فيما تملكه من ثروة في عناصر الإنتاج ومن ثم لا يقوم التبادل بين الدول المتشابه إنتاجها.[2]

2– نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: تعتبر أن عنصر العمل غير متجانس ويحتوي على درجات متباينة من المهارة، وقد رأى جونز عام 1087 إمكانية الاعتماد على عنصر رأس المال البشري لتفسير أنماط التجارة الخارجية في المنتجات المعتمدة على العمالة الماهرة، كما أن حركات رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، نظرا لأنه إذا أمكن للدولة استيراد السلع الوسيطية الداخلة في إنتاج سلعة ما بأسعار أقل فالنتيجة زيادة قدرتها التنافسية في إنتاج هذه السلعة.[3]

ثانيا– نظرية معدل التبادل الدولي والتجارة بين الصناعات:

1–نظرية معدل التبادل: يرى ليندر أن التجارة الخارجية ترتبط بالمزايا النسبية، لكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج، وهذا يعني أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج له قيمة محدودة في تفسير التبادل الدولي، لذا تطلب البحث عن موارد أخرى، حيث فرق في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية ومنتجات المواد الأولية، بالنسبة للمواد الأولية يرى أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية التي

---

[1]– شقيري نوري موسى وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2]–وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]–المرجع نفسه، ص32.

تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، أما السلع الصناعية فتتعدد العوامل التي تحدد الصادرات والواردات الفعلية من بينها حجم الطلب المحلي، حيث يرى أن وجود طلب محلي على السلع شرط ضروري لتحقيق الميزة النسبية.[1]

2-التجارة بين الصناعات: تعتبر أغلب التجارة بين الصناعات في السلع المتمايزة بين الدول والتي تتسم بسمات خاصة تميزها عن السلع المنافسة في نفس سوق الصناعة، ويمكن أن تتمايز أفقيا من خلال المكونات أو الأذواق رغم تشابه الأسعار، أو تمايزا رأسيا من خلال الشكل والأسعار.[2]

ثالثا- النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية:

1- نموذج اقتصاديات الحجم: تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج هكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد مصادر المزايا النسبية المكتسبة، وتعتبر هذه النظرية وجود سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها ضمن اقتصاديات الحجم.[3]

2- نموذج الفجوة التكنولوجية: وضع بوسنر هذا النموذج معتمدا في تفسيره على أن جزء كبيرا من التجارة الخارجية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة ما يعطي للدولة المخترعة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة.[4]

3- نموذج دورة حياة المنتج: يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا للنموذج السابق، تم تقديمه من طرف فرنون سنة 1966، تمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج، حيث اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، حيث يمر المنتج بثلاث مراحل أساسية، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، ومرحلة المنتج النمطي، فبمروره من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط فإن معدل نمو الطلب عليه سوف يتفاوت صعودا أو هبوطا.[5]

---

[1]-المرجع نفسه، ص32.

[2]-وليد عابي، المرجع السابق، ص34.

[3]- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص50.

[4]-سامي خليل، الاقتصاد الدولي-نظرية التجارة الدولية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص260.

[5]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص223.

المبحث الثالث: عوامل ومخاطر التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل وتواجه العديد من المخاطر ويمكن شرحها من خلال العناصر الموالية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

توجد العديد من العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية والتي تتفاوت أهميتها بتفاوت الظروف ويمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

أولا–عوامل طبيعية: تتمثل فيما يلي:

1–اختلاف الثروات الطبيعية: حيث يكون هناك وفرة منها في بعض الدول دون الأخرى، ما يؤدي إلى التركيز الشديد عليها في الدول التي تحتوي على مصادر الثروة على شكل مواد أولية صناعية ما أتاح لها إدخال الكثير من التنويع على صادراتها على عكس الدول التي أخذ فيها شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي فلم تستطع فعل ذلك.

2–حجم الدولة: يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره حجمها من مزايا الإنتاج الكبير.

3–المناخ: له أثر في تكاليف الإنتاج عامة، ونفقات الإنتاج الزراعي خاصة، فالتباين في درجة الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة يختلف بين الدول، لكن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي حيث أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية.

ثانيا–عوامل اقتصادية: يمكن حصرها فيما يلي:

1–التكاليف والأسعار: بمعنى مدى ما يكلفه كل عنصر من العناصر الداخلة في التجارة الخارجية، ويتحدد في ضوئها أسعار التبادل على مستوى العالم، فارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، وكلما كانت تكاليف الإنتاج منخفضة وبيعت بأسعار منخفضة كلما زاد الطب وزادت قدرتها التنافسية لأن السعر أحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2–الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر دوما بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل فروقا في الجودة لنفس السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

3–التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري نظرا للوقت المستغرق لنقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء لفترة أطول.

---

[1]– شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص ص45، 46.

4–التمويل: التبادل بين الدول يعتمد على التمويل، فوجود المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم والمعاملات المصرفية بين الدول يزيد حجم التجارة الخارجية والتبادل التجاري والعكس صحيح.

5–الندرة النسبية: ويعني عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول بما يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن هذه الأخيرة.

6–الرواج والكساد الاقتصادي: يؤدي الرواج الاقتصادي إلى إنعاش الطلب على مختلف المنتجات وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة الكساد الاقتصادي.

7–نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية أدى إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية وإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي.

ثالثا– عوامل أخرى: من بينها نذكر:

1–الظروف السياسية: يلعب العامل السياسي دورا كبيرا لتحديد الأفق المفتوح أمام الدولة المتعاملة في التجارة الخارجية، حيث تميل معظم الدول للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب لأنها تهدد مصالح المتعاملين.

2–الإجراءات الإدارية: يقصد بها انعدام المشاكل أو المعوقات الجمركية والبيروقراطية المرتبطة بدخول وخروج السلع والتي تعطل وصول هذه الأخيرة إلى المستهلك، فكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري عامة.

3–الإضرابات العمالية: تؤدي إلى توقف الإنتاج وتكبد خسائر ترتبط بطول مدة الإضراب واتصالها بالصادرات أو الواردات.

4–اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق بين أبناء البلداء بسبب عدة عوامل كاختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الأديان والعقائد واختلاف البيئة ودرجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية وعدة عوامل أخرى قد تدفع الأفراد لاستبدال بعض السلع المعتادة بسلع أجنبية ما يؤدي إلى حركة الواردات والتأثير على حجم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مخاطر التجارة الخارجية

إن النشاطات الاقتصادية المتزايدة التي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:[1]

أولا–خطر عدم التسديد: ويرجع لعدم القدرة أو عدم رغبة المستورد في السداد وهناك حالتين:

[1]– شيخي حفيظة، المرجع السابق، ص ص47، 48.

1-خطر العجز البسيط: وهو رفض المشتري للدفع عند تاريخ الاستحقاق، يمح للمشتري في هذه الحالة فترة معينة تسمى "الأجل المشكل للكارثة"، وهي عادة ستة أشهر، تسمح هذه المدة الإضافية للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.

2-خطر عدم القدرة على الوفاء: يرجع لقلة الإمكانيات المالية عند المشتري، فلا يتمكن من تنفيذ التزاماته، ويكون هذا في حالة الاعتراف قانونيا بإفلاس المشتري.

ثانيا-خطر الصرف: يعرف بأنه الخطر المرتبط بالعمليات التي تجرى بالعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية، ويترجم خطر الصرف بإحدى الحالتين إما ربح أو خسارة، ومخاطر الصرف المقصودة هي بالطبع خسارة سعر الصرف التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد.

1-خطر الصرف بالنسبة للمصدر: يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا نص العقد على أن يتم الدفع بعملة أجنبية، فإذا انخفضت قيمة هذه العملة مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة المتفق عليها وبالتالي سيتحمل خسارة الصرف.

2-خطر الصرف بالنسبة للمستورد: في بعض الأحيان يجبر المستورد على قبول الدفع بعملة المصدر ولذلك فإنه أكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

ثالثا-الخطر الاقتصادي: يتعلق بتطور الوضعية الاقتصادية والمحلية أو العالمية والتي تنعكس مباشرة على تكلفة الإنتاج، مثل ارتفاع غير متوقع لتكاليف اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير، فهذا الارتفاع قد يدفع المؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

رابعا-الخطر السياسي: بصفة عامة يعني عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية مثل:

1-عجز المدين العمومي: هنا تكون الهيئة هي دولة تضم مؤسسات عمومية وهيئات حكومية وجمعيات محلية وإدارات عمومية أخرى، يتمثل هذا الخطر في رفض الهيئة العمومية للدفع عند تاريخ الاستحقاق دون سبب حقيقي.

2-خطر الكوارث: تنقسم الكوارث إلى فئتين، كوارث من عمل الإنسان كالحروب الأهلية والثورات، وكوارث طبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين التي رغم ندرتها إلا أنها متوقعة.

3-قرارات حكومية: يخص الأمر القرارات التي يمكنها عرقلة أو منع تطبيق العقد، ومن بينها نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا، أو إلغاء رخص الاستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة، وكذا رفض التعامل مع بلد معين.

4-خطر عدم التحويل: يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها، ويكون نتيجة ظروف سياسية أو تشريعات بلد إقامة المشتري التي تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل ماهية التجارة الخارجية، حيث تطرقنا لمختلف التعاريف التي وضعت لها وأهميتها، ثم تطرقنا إلى نظرياتها المختلفة التي خلصت إلى المناداة بالحرية المطلقة للتجارة الخارجية بغض النظر عن الاختلافات في طرق التحليل وأسباب التبادل الدولي، وأخير تعرفنا على مختلف العوامل المؤثر على التجارة الخارجية والمخاطر التي تواجهها.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية الجزائرية بعد جائحة كورورنا

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم جائحة كورونا وانعكاساتها على العالم والجزائر

المبحث الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر2010-2019

المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائريةخلال الفترة 2020-2023

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

عاش العالم اليوم تبعات انتشار وباء فيروس كورونا الذي مس مختلف القطاعات، حيث ظهر مرض كوفيد 19 كحالات عدوى للبشر في مدينة ووهان الصينية في أواخر عام 2019، وتحديدا في شهر ديسمبر، وسرعان ما امتدت عدواه إلى معظم دول العالم متسببا في إصابة وعدوى الملايين ووفاة آلاف البشر، ويعتقد أن منشأ فيروس كورونا حيواني طبيعي جلب معه معاناة بشرية كبيرة واضطرابات اقتصادية مما حتم وضع القيود على السفر وإغلاق المصانع ما أدى لانخفاض حاد في أنشطة قطاع الخدمات.

المبحث الأول: مفهوم جائحة كورونا وانعكاساتها على العالم والجزائر

سنتعرف عليها من خلال التطرق إلى العناصر الموالية:

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا

تعرف الجائحة في القاموس لغة: تعني الهلاك والاستئصال، ويقول ابن فارس "الجيم والواو والحاء أصل واحد وهو الاستئصال"، يقال جاح الشيء يجوحه استأصله، ومنه اشتقاق "الجائحة"، والجائحة المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه، والجائحة تعني الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة، والجائحة في اللغة تشمل جائحة المال أو النفس. [1]

وهي تعني كل شيء لا يستطيع دفعه لو علم به، وقيل هي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها، وكل مصيبة عظيمة، والجائحة المصيبة المستأصلة التي تستأصل المال أو الناس، وهي ما يصيب الإنسان من مصيبة في ماله أو أمنه واستقراره فيسلط عليه الخوف أو في صحته وعافيته فيسلط عليه المرض.[2]

اصطلاحا: هي الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، ويشير البعض إلى أن مصطلح الجائحة يعني أن المرض يتحدى السيطرة وانتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة، وحسب موقع ويكيبيديا فإن الجائحة هي الوباء العام الذي ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم.

وبهذا فإن الجائحة من الناحية الطبية هي انتشار عالمي لمرض جديد في العديد من الدول أي في رقعة جغرافية واسعة دون القدرة على السيطرة عليه والحد من انتشاره.[3]

وتعرف الجائحة[4] على أنها فيروس ينتمي إلى فصيلة فيروسات واسعة الانتشار والتي تسبب نزلات البرد التي تتراوح بين الشائعة إلى نزلات برد حادة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسي MERS ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس)، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد 19 والذي لم يكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.

وتشمل أعراضه[5] الأكثر شيوعا الحمى والسعال الجاف والتعب وبدرجة أقل الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، ألم الحلق، أو الاسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا بالازدياد حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة، يتعافى معظمهم المصابون بنسبة 80% من المرض

---

[1]-سوالم سفيان، التأمين ضد خطر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19)، حوليات جامعة الجزائر1، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 34، عدد خاص، 2020، ص 606.

[2]-علي سعدي عبد الزهرة، منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد 04، العراق، 2020، ص 623.

[3]-المرجع نفسه، ص 624.

[4]-بولعراس صلاح الدين 2020، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات عالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، ص 163.

[5]-خبولى أحمد: توايتية الطاهر، 2020، دراسة تحليلة وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد 20، ص 131.

دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، وتستند حدة المرض لدى شخص واحد فقط تقريبا من 5 أشخاص يصابون بعدوى الكوفيد 19، حيث يعانون من صعوبات التنفس، وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.

عرف سبب كورونا أنه حيواني المصدر ثم انتقل إلى البشر وانتشر بسهولة بين الناس، والعلماء مستمرون باكتشاف المزيد عن كيفية انتشاره وأسبابه، حيث أظهرت البنيات أنه ينتشر من خلال المخالطة الشخصية اللصيقة، أو الانتقال بالهواء، أو ملامسة سطح أو شيء ملوث بالفيروس ثم لمس أحد أعضاء الجسم، حيث لم يتم ربط فيروس كورونا بشكل نهائي بحيوان معين لكن يعتقد الباحثون أن انتقال هذا الفيروس حدث من خلال المبادلات التجارية بأنواعها انطلاقا من السوق المفتوح في مدينة ووهان الصينية.

المطلب الثاني: تطورات فيروس كورونا في العالم والجزائر

من الملاحظ أن العالم يعيش اليوم وضعا غير مألوف، فمعظم سكان المعمورة لم يشهدوا أحداثا مماثلة لما يقع اليوم جراء الوباء المعروف بكورونا أو كوفيد 19، إذ يعد هذا الوقع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالميا، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر، مما انعكس سلبا على الاقتصاد، حيث أصبح يعيش حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة، حيث جاء الفيروس التاجي وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، وأدى لانهياره بصفة كلية.

أولا-تطورات فيروس كورونا في العالم:

لقد تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في 31 ديسمبر 2019، والتي تم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي، حيث تم تحديد فيروس تاجي جديد مسؤول عن هذا المرض التنفسي في 7 جانفي 2020، وأطلق عليه فيما بعد اسم CoV-SARS-2 ونما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين، وقد أدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و23 جانفي 2020، لتحديد مستوى التهديد المرتبط بالفيروس على المستوى العالمي، وفي 30 جانفي 2020 وبناء على توصية من نفس اللجنة أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن فيروس كورونا كوفيد 19 أعلن عن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي.[1]

[1]-سفيان خلوفي كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، الجزائر، 2021، ص ص90-91.

وسجل على المستوى العالمي ارتفاع رهيب في عدد الإصابات والوفيات بالفيروس، ولا سيما في الفترة من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020، أين ارتفع عدد المصابين من 6009 مصاب إلى 23017521 مصاب خلال أقل من 8 أشهر، وكانت معظم الحالات في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية، الجدول التالي يوضح عدد الإصابات والوفيات من سنة 2020 والى غاية ماي 2023.

الجدول رقم(01): احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في العالم

السنوات	عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا	عدد حالات الوفاة بفيروس كورونا
2020	347060431	8177878
2021	856334590	14647421
2022	1906696056	5245490
ماي 2023	136347389	891116

المصدر: بيانات الموقع: https://ourworldindata.org/ بتاريخ: 2023/05/14.

ثانيا-تطورات فيروس كورونا في الجزائر:

ظهرت أول إصابة لفيروس كورونا في الجزائر عند وصول رجل إيطالي الجنسية في 27 فيفري 2020، ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020، وبدأت الإصابات بالارتفاع إلى أن وصلت في أواخر مارس 2020 إلى 716 إصابة، وسجلت 44 حالة وفاة، كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب، وتزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أفريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة، فيما بلغ عدد الوفيات 450 حالة، وقد ارتفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء، وقد وصل عدد الحالات تحت العلاج إلى 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل المخبري و 4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة والسكانير، فيما يتواجد 23 مريض في العناية المركزة، في شهر ماي وصل عدد الحالات المؤكدة إلى 9394 حالة، فيما بلغ إجمالي الوفيات 638 وفاة، وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، وبقي عدد الإصابات في ارتفاع في شهر جوان حيث وصل إلى 13907 وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 912 وفاة، وتماثل 9897 مريضا للشفاء من الفيروس.[1]

ومع نهاية عام 2020 بلغ إجمالي الحالات المؤكدة بالفيروس 99610 حالة، من بينهم 299 حالة جديدة (أي بنسبة 0.7 حالة لكل 100 ألف نسمة)، بينما بلغ العدد الإجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 67127 شخص، والعدد الإجمالي للوفيات 2756 حالة، حسب ما كشف عنه الناطق الرسمي للجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا، وبأواخر العام 2021 بلغ إجمالي عدد الإصابات 218432 حالة، بينما بلغ عدد

[1]-سهايلية سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 28.

المصابين المتماثلين للشفاء 150084، والعدد الإجمالي للوفيات 6276 حالة، كما تم إحصاء 26 مريضا بالعناية المركزة وفقا للمصدر ذاته وذلك حسب وكالة الأنباء الجزائرية.

وبتاريخ 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي الإصابات 271228 حالة فيما بلغ مجموع المتماثلين للشفاء 182648 حالة، في الوقت الذي بقي فيه عدد الوفيات مستقرا عند 6881 حالة، مع تواجد مريض واحد في العناية المركزة، وذلك حسب موقع وكالة الأنباء الجزائرية، ولوحظ في سنة 2022 أن الوضعية الصحية تحسنت بشكل كبير، بالأخص نهاية الثلاثي الأول لنفس السنة، وذلك راجع لتوفر عدة لقاحات في السوق، مع التزام الأفراد بشكل كبير بتعليمات وزارة الصحة كالنظافة والتباعد الجسدي والقناع الواقي.

الجدول رقم(02): احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في الجزائر

السنوات		عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا		عدد حالات الوفاة بفيروس كورونا	
2020	الثلاثي الأول	584	99311	35	2751
	الثلاثي الثاني	12987		858	
	الثلاثي الثالث	37797		831	
	الثلاثي الرابع	47943		1027	
2021	الثلاثي الأول	17750	118726	338	3520
	الثلاثي الثاني	22168		619	
	الثلاثي الثالث	63969		2097	
	الثلاثي الرابع	14839		466	
2022	الثلاثي الأول	47625	53180	603	610
	الثلاثي الثاني	411		1	
	الثلاثي الثالث	4601		4	
	الثلاثي الرابع	543		2	

المصدر: بيانات الموقع: https://ourworldindata.org/ بتاريخ: 20/05/14

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة

أولا-أثر جائحة كوفيد 19 على اقتصاد العالم:

شهد الاقتصاد العالمي آثار وخيمة بسبب جائحة كورونا[1] حيث قدر بنك التنمية الآسيوية كلفة تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العلمي وفق آخر تحديث له منتصف شهر ماي ما بين 58 تريليون دولار و88 تريليون دولار من الخسائر أي ما يعادل 6.4% إلى 9.7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 تريليون دولار و1.6 تريليون دولار، بما أن تداعيات الجائحة امتدت

[1]-منظمة الصحة العالمية 2020.

لأكثر من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم، حيث خلفت حالات الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين والانسحاب من دائرة التجارة العالمية وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد، وستكون الأضرار طويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية في الاقتصاديات التي تعاني أزمات مالية، وهي البلدان المصدرة للمنتجات الطاقوية بسبب انهيار أسعار النفط، وفي المتوسط في فئة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على مدى خمس سنوات، قد يؤدي لكساد تصاحبه أزمة مالية وانخفاض الناتج المحتمل[1] نحو 8 %، أما في البلدان المصدرة للطاقة ففي المتوسط قد يؤدي إلى كساد يصاحبه انهيار أسعار النفط وانخفاض الناتج المحتمل بنسبة 11%.

من كل ما سبق نلاحظ أن هناك تداعيات للكورونا في الكثير من النواحي الاقتصادية ومن أهم هذه التداعيات: [2]

1-اثر الجائحة على العمالة الاقتصادية:

قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس (81%) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل.

2-أثر الجائحة على العمالة في القطاعات المنظمة:

من أكثر القطاعات المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، وهي قطاعات تواجه انخفاض حاد في الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة وتخفيض الأجور وساعات العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 1.35 مليار شخص ما يشكل نسبته 38% من التوظيف العالمي.

3-اثر الجائحة على العمالة في القطاعات غير المنظمة:

قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك 1.6 مليار شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات كلما استمرت تدابير الإغلاق، كما قد حذرت دراسة سابقة للمنظمة من أن منطقة إفريقيا لديها مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظم، الأمر الذي يشكل بالترافق مع نقص الحماية الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية وضعف القدرات تحديات صحية واقتصادية شديدة للحكومات، كما توقعت منظمة العمل الدولية انخفاضا في أرباح العمال غير النظاميين بـ 60 في المائة على مستوى العالم، كما توقعت انخفاضا أكبر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

---

[1]-منظمة الصحة العالمية 2020.

[2]-بولعراس صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

4-أثر الجائحة على البطالة العالمية:

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يتفشى كوفيد 19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثر الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها، وقدر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 15 مليون و242 مليون وظيفة، كما قدر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار 1.2 ترليون دولار إلى 1.8 ترليون دولار، وبناء على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الأزمة الصحية على العمل توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 بـ 25 مليون عاطل عن العمل، كما أن تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم يؤدي إلى بطالة قسرية.

5-أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية:[1]

لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تأثرت سلبا بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة للإضرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقسيم الحركة العالمية.

كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا، بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى المستوى المتدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل على غرار ما جرى تداوله لبعض الخدمات القياسية عند مستويات سلبية على غرار خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37، كل هذا جاء بعد الانتعاش وتوقعات النمو المتفائل الذي شهدته إلا أنه تحول بعد انتشار هذا الفيروس الذي امتد إلى مشاكل السيولة ورأس المال ليشمل الاقتصاد الحقيقي ويمس ذلك على نطاق غير مسبوق.

ونتيجة الترابط بين جميع القطاعات وعلاقتها بالقرارات السياسية فقد أثر تعطل الحركة والنقل من خلال الحجر الصحي المفروض على مئات الملايين من الناس على الأعمال في المدى القريب وعواقب أقل توقعا على المدى الطويل، ويتضح ذلك على سبيل المثال في الانخفاض في الاستهلاك الصيني، والضغط على الشركات في عديد من القطاعات وعلى الطيران والتعليم في الخارج والبنية التحتية والسياحة والترفيه والضيافة والالكترونيات والسلع الاستهلاكية والكمالية، فقد أصبح الاقتصاد العالمي يفتقر إلى العمالة مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد في الوقت المناسب وإثارة تحذيرات المبيعات عبر التكنولوجيا والسيارات والسلع الاستهلاكية والأدوية وغيرها من الصناعات، وانخفضت أسعار السلع الأساسية نتيجة انخفاض استهلاك المواد الخام.

[1]-بولعراس صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص168.

ثانيا-أثر جائحة كرونا على الجزائر:

1- لقد تفاقمت تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجدّ وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها، مترافقة في أسعار النفط في عام 2020 مما سبب خللا في الاقتصاد الجزائري، إذ يعاني الاقتصاد عدّة مسائل بنيوية ترتبط بسوء الإدارة لانخفاض الريوع المتراكمة في العقد الأوّل من القرن وبيئة الأعمال غير الملائمة التي يطغى عليها الجيش والقطاع الخاص المقيّد. والأهم أنّ الاقتصاد شديدُ الاعتماد على الغاز والنفط، اللذَين يتأثّران بتقلّبات الأسعار وبالفعل تأثرت ريوع الغاز والنفط بنسبة 19 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الجزائري للعام 2018، و40 في المئة من الموازنة الحكومية للعام 2018، فيم تأثرت صادرات النفط بنسبة 94 في المئة من صادرات البضائع في العام 2017. ونظراً للضغوط المفروضة مؤخّراً على الموازنة الوطنية، من المتوقّع أنّه ينبغي على شركة سوناطراك وهي شركة الغاز والنفط الجزائرية المملوكة من الدولة (وتسيطر على أكثر من 75 في المئة من إنتاج الهيدروكربون الإجمالي) أن تحدّد سعر برميل النفط عند 118,20 دولار في العام 2020 و135,20 دولار في العام 2021 للوصول إلى نقطة التعادل المالي.

الشكل رقم (01): صادرات النفط والبضائع

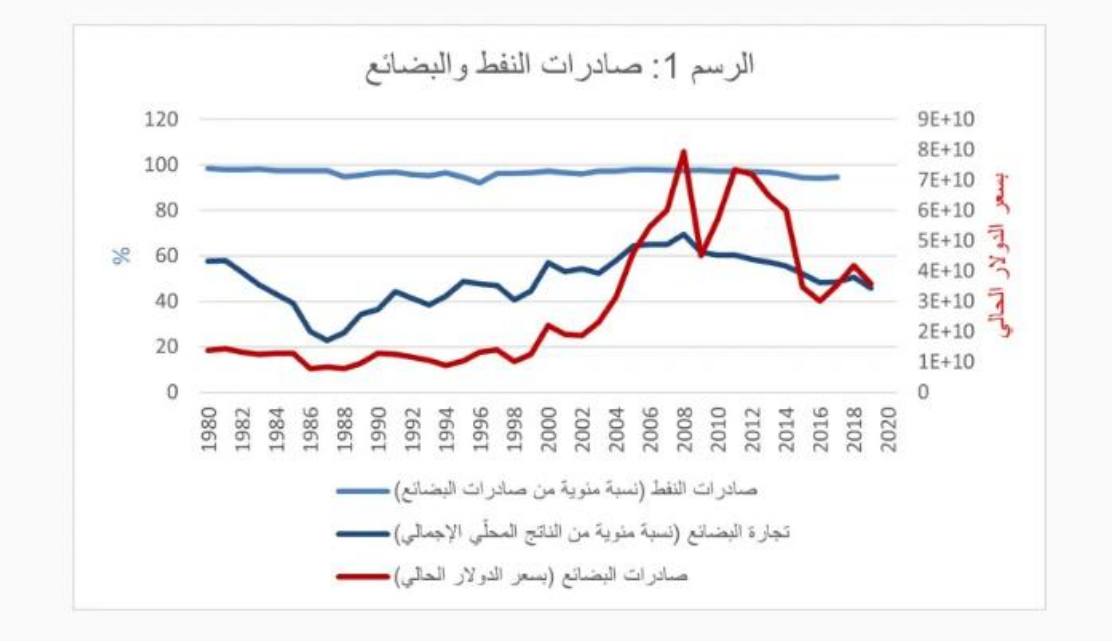

المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي

2- بيد أنّ الجزائر ما زالت تعاني من تراكم عجزا مالي ضخم من المتوقّع أن يصل إلى 16,5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2020، و14,8 في المئة في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون، وقد انهار الطلب على النفط والغاز ففي الشهرَين الأوّلين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثّفة بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي، فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26 في المئة. علاوة على ذلك، أثّر فيروس كورونا المستجدّ بشدّة في بعض أهمّ الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتّى أبريل 2020 تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 في المئة على أساس سنوي.

3- لقد تفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020، علاوة على ذلك، من المتوقّع أن يؤدّي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار إلى استنفاذ احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر، متابعاً بذلك المنحى الانحداري الذي اتّخذه منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار وبالإجمال، وتبعاً لأحدث توقّعات صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (02): مجموع الاحتياطي بالعملات الأجنبية

المصدر: بنك المعومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي

أقرت الحكومة الجزائرية قيودًا على الرحلات الجوية وأغلقت الحدود الجوية والبحرية والبرّية، مما تسبّب في انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل، والمعاملات المالية بسبب تراجع حركة الموانئ والمطارات، وفي السياق نفسه عرف قطاع الفندقة شللًا وصلّ وإلى حدود 80 في المائة تقريبًا، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المرافق والفنادق العمومية قد تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج.

4- شهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قرّرت السعودية تعليق العمرة إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا.

5- وإذا نظرنا إلى حظيرة السيّارات في الجزائر، خاصّة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطع غيار السيارات مصدرها الصين، وفي ظلّ غلق المصانع الصينية فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر عرف بدوره عجزًا بشكل ملحوظ، وبحسب الخبراء فإن فترة تسليم البضائع بين الجزائر وبكين، تتراوح تقريبًا بين 3 إلى 4 أشهر، وهذا في ظلّ تراجع نشاط الموانئ في العالم.

6-نقص تام في دخول وتداول العملات الأجنبية مما أثر سلبا على سعر الصرف بسبب تقلص كمية الواردات.

نلاحظ أن هناك تراجع أسعار النفط وشلل حركة الأشخاص والبضائع على وقع انتشار كورونا، وقد وضعت الجزائر في مواجهة تكاليف اقتصادية كبيرة وكان بإمكان أن تكون أكبر لو لم تتخذ الحكومة مجموعة من التدابير بصورة مستعجلة كقرار تقليص حجم الواردات وتأجيل بعض الاستثمارات وزيادة حجم الإنفاق الحكومي، ناهيك عن تمويل العجز التجاري عن طريق احتياطي الصرف.

ثالثا-القطاعات المتأثرة بجائحة كورونا في الجزائر:

لعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي:

1- قطاع المحروقات:

تشكل إيرادات النفط والغاز 94بالمئة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمئة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحصار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية جائحة كورونا والمواكبة البعدية خلال عام 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي 2020،انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 6,20 مليارات دولار، مقابل 4,37 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية التكميلي 2020.

2- قطاع الصناعة:

إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمئة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبئ الجو دون توفر مداخيل مقابل هذا الإنفاق الكبير على الجو، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلسلة التوريد وقلة توفر المواد الأولية لبعض الصناعات ومشتقاتها، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة4.11٪ كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 4.6٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

3- قطاع النقل:

سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حدى بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

أ-النقل البحري: سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع.

-النقل البحري للمسافرين: بعد قرار تعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد 19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدر ب 50 بالمئة من رقم أعماله، ونظرا إلى تزامن قرارات التعليق مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسات الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين.

-النقل البحري للبضائع: سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم

للتوزيع، وبالتالي فإن تبادل البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم يتأثر كثيرا، وظل محافظا على نسق عمله في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا عن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية التي سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.

ب- النقل الجوي: لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمي بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن أزمة فيروس كورونا كوفيد -19 قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بانخفاض55 % مقارنة بعام 2019، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت3.1 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس على أرض الوطن، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات، حيث تراجعت مداخيلها بنحو 96 بالمئة مقارنة بالمداخيل المسجلة نفس الفترة من سنة 2019.

ج-النقل بالسكة الحديدية: بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل، قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمئة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019، ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

-نقل المسافرين: كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمئة.

-نقل البضائع: لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء عل نشاط نقل السلع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمئة.

-خسائر أخرى: اضطرت الشركة إلى إحالة 50 بالمئة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة.

4-قطاع السياحة:

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل أزمة حقيقية بالنسبة لها، وهو ما جعل كل وكلات السياحة الأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الاجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق الذي علق نشاطه بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن

باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

5-القطاع الجبائي: ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

6-القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

7- احتياطي الصرف من العملات الأجنبية:

توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سينخفض عن مستواه من 6.51 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 2.44 مليار دولار في القانون التكميلي، وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد، وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملة الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية عام 2020.

رابعا- أثر كورونا على البطالة في الجزائر:

ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 15 بالمئة، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها، خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ1.20 % في قانون المالية 2020، ينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية، مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي، وذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وحجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمئة من حجم التشغيل الكلي، كما أن للعمل غير الرسمي أثرا كبيرا في دالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل

المبحث الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت الجزائر تغييرات في توجهها الاقتصادي ، فمنذ الاستقلال والى يومنا هذا ، مر الاقتصاد الوطني بالعديد من التحولات والازمات ، وتوازت مع تغيرات الاقتصاد تحولات على مستوى التجارة الخارجية حيث عملت السلطات الوطنية على التكيف مع الاوضاع السائدة عالميا ومحليا انطلاقا من فرض الرقابة من ثم احتكار التجارة الخارجية كليا وسيتم من خلال هذا المطلب تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر مع اهم المراحل التي مرت بها.

المطلب الأول: إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر

أولا- التجارة الخارجية في ظل مرحلة التقييد (1962-1989):

وهي المرحلة المباشرة للاستقلال وقد سميت بمرحلة الانتظار.[1] وأهم ما ميز الجزائر بعد الاستقلال هو الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية نتيجة الدمار الذي لحق بها من طرف المستعمر الفرنسي نذكر منها.[2]

- عجز مالي كبير تركته الاستعمار الفرنسي بسبب تهريب الأموال للخارج وإفراغ خزينة الدولة من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة؛

- اقتصاد هش يعتمد بنسبة 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعات الاستخراجية، ويتميز بالتفكك بين قطاعاته، بالإضافة إلى التبعية الكاملة للاقتصاد الفرنسي.

1- التجارة الخارجية في ظل الرقابة:

أمام الوضعية التي ورثتها الجزائر بعد استقلالها التي تميزت بفراغ في النظرة الاقتصادية وغياب النموذج المراد إتباعه، ولأجل فرض الدولة رقابتها على قطاع التجارة الخارجية لجأت الجزائر الى استخدام آليات الرقابة على قطاع التجارة الخارجية والتي تمثلت في:

- مراقبة الصرف: تم انشاء البنك المركزي بمقتضى..... القانون رقم 63-144 المؤرخ في 1963/10/13 له الصلاحية على مراقبة الصرف. [3]

- التعريفة الجمركية: تم استخدام معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية [4].

---

[1] – بوحفص حاكي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03، الجزائر، 2007، ص 330.

[2] – وليد عابي، مرجع سابق، ص 235

[3] – مغنية موسوس، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، السداسي الثاني 2013، ص 132.

[4] – صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، ورقلة، 2006، ص32.

وأسست الجزائر أول تعريفة جمركية بموجب المرسوم 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات، يقوم على أساس التمييز بين السلع حسب طبيعتها واستخداماتها. [1]

• نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء: بموجب المرسوم 188/63 الصادر بتاريخ 1963/05/16 طبقت الجزائر نظام الحصص حيث يظهر في شكل قوائم مالية سنوية تعدها وزارة التجارة.[2]

2-مرحلة احتكار التجارة الخارجية:

قد شهدت سنة 1970و 1971 احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للاستيراد والتي تمثل منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل تسهيل عمليات الاستيراد حسب الاحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

إن الهدف من هذا الاحتكار من خلال تراخيص الاستيراد هو التحكم في التدفقات التجارية في إطار التخطيط المركزي بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، حيث كانت أكثر من 80% من واردات الجزائر تحت رقابة الدولة.[3]

ثانيا- مرحلة تحرير التجارة الخارجية للجزائر:

عرفت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تحولات عالمية كبيرة أدت الى التخلي على النظام الاشتراكي وتبني اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية[4]، هذا التحرير جاء على مراحل:

1- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1990:

بدأت المرحلة بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد كان من أهدافه توسيع صلاحيات بنك الجزائر تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر وحرية حركة رؤوس الأموال.

كما عزز قانون المالية التكميلي لسنة 1990 مبدأ كسر احتكار التجارة الخارجية ومضي الدولة في تحرير التجارة من خلال تأسيس شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة، وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية منها:

- نظام 02/90: يحدد كيفية فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي،
- نظام 03/90: يحدد كيفية التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية.

[1] - مغنية موسوس، مرجع سابق، ص 132.

[2] - مغنية موسوس، مرجع نفسه، ص 132.

[3] - صالح تومي، وعيسى شقبقب، مرجع سابق، ص 31

[4] - مناصري يحي، مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 835.

- نظام 04/90: اعتماد وكلاء وتجار الجملة من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية وهي تهدف في مجملها الى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد. [1]

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991:

في ظل التشريعات السابقة ونظر للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ حرية التجارة الخارجية بتحرير المعاملات التجارية وإلغاء شهادات الاستيراد والتصدير. [2]

كما صدر في هذا الإطار التعليمة رقم 03.91 من طرف بنك الجزائر المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد السلع وتمويلها بحيث أصبح النظام البنكي مسؤولا عن تمويل التجارة الخارجية. [3]

3- مرحلة العودة الى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا للمشاكل والاختلالات المالية التي ظهرت بعد صدور المرسوم 37/91، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية وعلى توسيع مجال الواردات وتطبيق قواعد صارمة على التمويل بإصدار الحكومة للتعليمة رقم 625 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، حيث يتم تحدي معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وثانيهما على مستوى المتعاملين التجاريين ويتعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن. [4]

4- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ1994:

بدأت هذه المرحلة بإمضاء اتفاقية Standby مع صندوق النقد الدولي والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994 كخطوة نحو التحرير الشامل للمبادلات التجارية الخارجية والتي نجم عنها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية منها:

- تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

[1] - عبدات مراد، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 167.

[2] - عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب ودادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة الباحث، عدد 15، الجزائر، 2015، ص 285.

[3] - فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 01، الجزائر 2019، ص 142.

[4] - فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال، المرجع نفسه، ص.143

• التحرير الشامل للتجارة الخارجية بموجب التعليمة رقم 94/13 المؤرخة في 13 أفريل 1994 والمتضمنة حل لجنة OCH-AD.

• مواصلة تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة وذلك بموجب الأمر 95/06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، وكذا الشروع في عملية الخصخصة بداية من سنة 1995.

• في إطار مواصلة عملية الانفتاح التجاري تم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية. [1]

وتم إصدار الأمر رقم 01/02 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفصيلا، تحدد نسبتها كما يلي:

- الإعفاء وهو خاص بالمنتوجات التالية: الحبوب، بعض المنتوجات الصيدلانية مثل الحقن.
- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.
- معدل 15% يخص المنتوجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطية.
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتوجات الاستهلاكية النهائية.

وحدد تاريخ دخول التعريفة الجمركية حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، غير أن هذه التعريفة قوبلت بانتقادات كبيرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين حيث تم اعتبارها تعريفة معاقبة الإنتاج الوطني بدل أن تكون حامية له وهذا بسبب المعدل المطبق على السلع الوسيطية، لذا عدل هذا الأمر عبر المرسوم رقم 02/02 بتاريخ 25 فيفري 2002بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 5% بالنسبة للمنتوجات نصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية[2].

في 2005 تم دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 159/05، والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2002، التي كانت بدايتها منذ 1995، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة والانفتاح على المحيط العربي بداية من سنة 2009.

كما قامت السلطات العمومية على اتخاذ إجراءات استثنائية ابتداء من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة

[1] – غطاس عبد العفار، زوري محمد، ودادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 286.

[2] – درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 27، المجلد2، 2013، ص 53.

تمثلت في إلغاء الحقوق الجمركية على استيراد السكر الأحمر والأبيض والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.[1]

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة من (2010الى 2019)

أولا- تطور الصادرات الجزائرية (2010 الى 2019):

لقد سعت الحكومة الجزائرية الى ترقية الصادرات خارج المحروقات اين حاولت في بداية الالفية الجديدة الى بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي ،وتعديل القوانين الخاصة بذلك ،وابرام اتفاقيات وشراكة وتعاون اقتصادي مع عدة دول كما يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2019.

الجدول رقم (03): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2019 بالمليار دولار الامريكي

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	اجمالي الصادرات
2010	56.134	1.61	57.762
2011	71.66	2.14	73.804
2012	70.57	2.048	72.62
2013	63.66	2.16	65.82
2014	58.36	2.81	61.17
2015	33.08	2.05	35.13
2016	27.91	1.78	29.69
2017	33.20	1.93	35.13
2018	38.95	2.83	41.78
2019	32.93	2.07	34.99

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الجزائري النشرة الاحصائية الثلاثية بتاريخ2024/05

نلاحظ من الجدول ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بينما جعل صادرات خارج المحروقات مهمشة مما يوضحه الشكل التالي:

[1] - عبد العزيز طيبة، عبد القادر رملاوي، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الجزائر، العدد 05، ص 59.

الشكل رقم (03): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2019

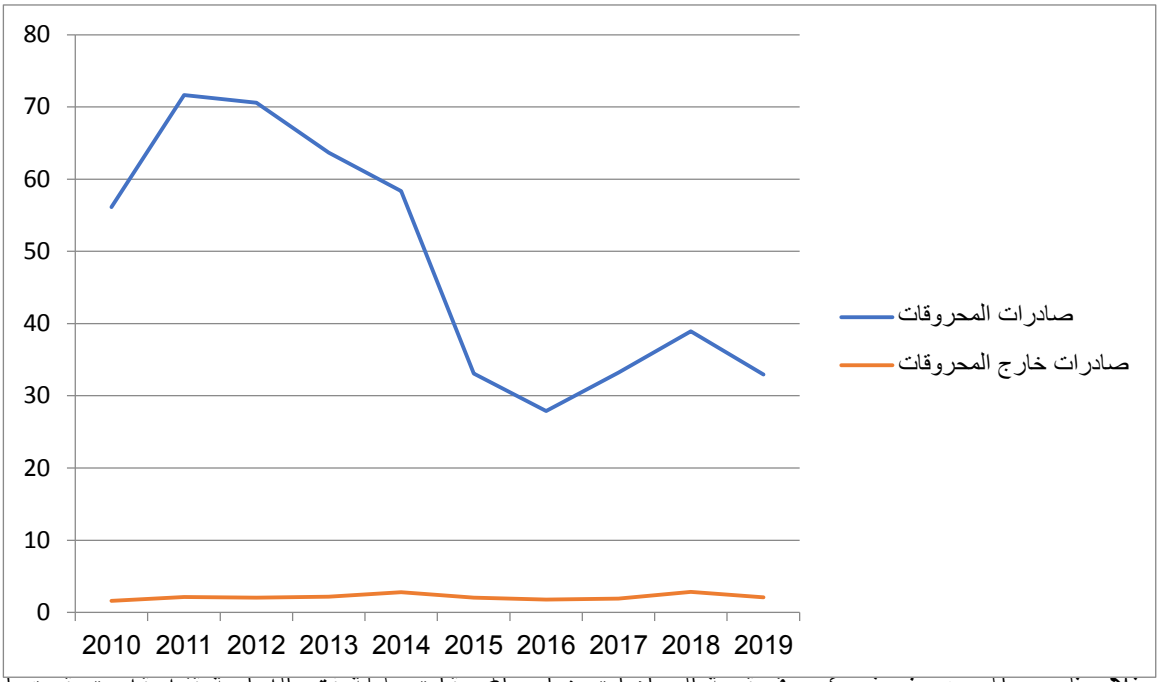

نلاحظ من المنحنى ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فتره الدراسة فقد قدرت قيمتها 1.6 مليار دولار سنة 2010 وقيمة ضعيفة مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار وقد شهدت قيمة الصادرات تذبذبا بين الصعود والنزول الى غاية السنوات الخمس الاخيرة اين شهدت ارتفاعا متواصلا الى انها لم تزد عن 2.83 مليار دولار امريكي، وقد كتن هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات.خاصة بعد التراجع الكبير التي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 الى ادنى مستوى لها.

تشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بان قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ماقيمة 35.82 مليار دولار وهذا ناتج اساسا عن انخفاض اسعار البترول وقد بلغت قيمة الصادرات المحروقات 33.24 مليار دولار امريكي ، فيما بلغت الصادرات خارج المحروقات 2.58مليار دولار امريكي.

ثانيا- الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

عرفت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة احصائيات والجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار امريكي.

الجدول رقم (04): هيكل الصادرات خارج المحروقات

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مواد الغذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408
المواد الاولية	165	162	167	108	110	105	84	73	92	96
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1445
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0

تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2068

المصدر: بنك الجزائر 2024

نلاحظ من الجدول الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في اجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 والذي يرجع الى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة ، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1619 مليون دولار في سنة 2010، و1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع الى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات الوحدة بمليون دولار امريكي

الشكل رقم (04) هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون الدولار امريكي

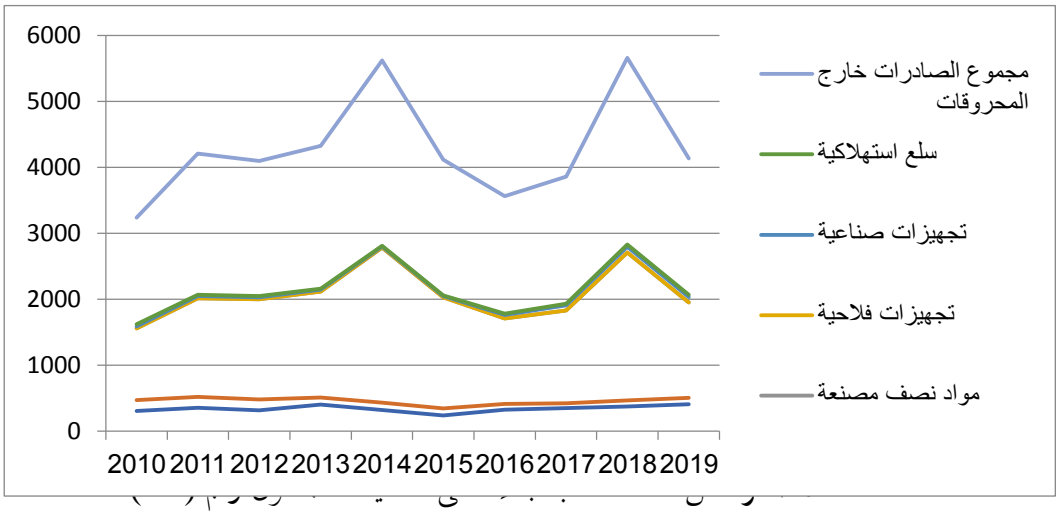

نلاحظ من خلال المنحنى ان المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الاسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم الذبذبات التي تشهدها في كل فترة من تزايد وتناقص مقارنة بالمواد الاخرى التي تشهد تدنيا كبيرا في قيمتها فهي التي تتفاوت عن بعضها البعض اما قيمتها فتبقى محصورة بين 0 و500 دولار.

الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب المناطق خلال فترة 2010/2019

	دول الاوروبية	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول الاوروبية الاخرى	دول امريكا الجنوبية	اسيا دون الدول العربية	اوقيانوسيا	دول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
2012	39797	20059	36	4228	4683	-	985	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886

31846	84	1319	439	-	1733	1131	30	4134	22976	2015
34597	82	1550	-	-	2409	1683	37	5288	22976	2016
356262	103	1273	-	71	3595	2530	40	6465	20386	2017
41146	132	1669	262	248	5351	2660	400.09	3950	23386	2018
35822	382	1787	-	531	6424	3884	6.47	-	20496	2019

المصدر: DGD المديرية العامة للجمارك

و الشكل الموالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطقفي سنة 2019

الشكل (05) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق سنة 2019

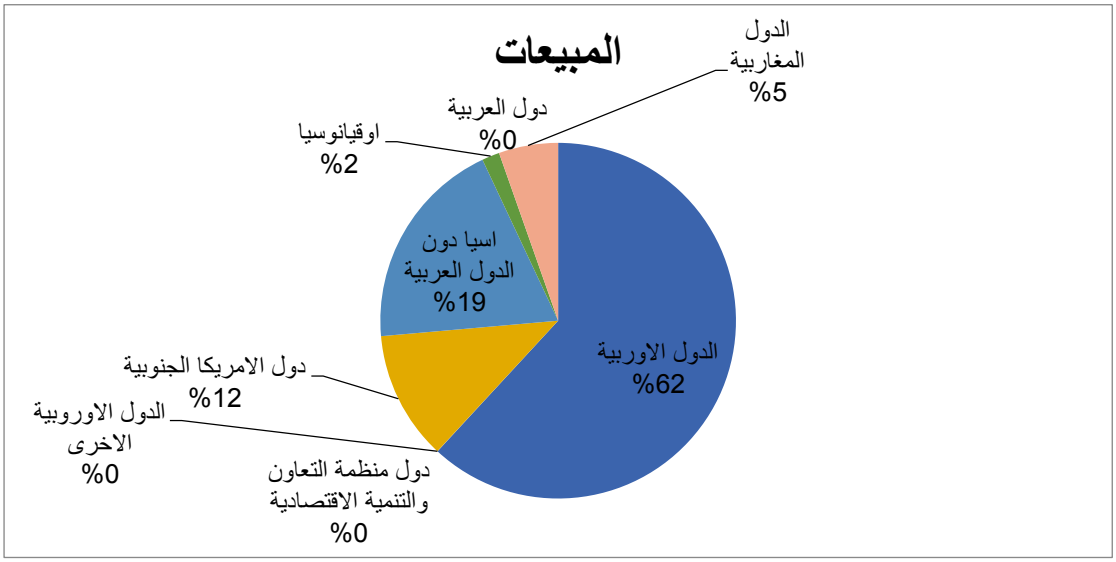

المصدر: من اعداد طالبتين الاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الشكل بان الزبون الاول للجزائر هو دول الاتحاد الاوروبي بنسبة 62% وهذا راجع الى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الابيض المتوسط ثم دول اسيا بنسبة 19% وتليها دول امريكا الجنوبية ومنعدمة في دول التعاون والتنمية الاقتصادية.

ثالثا- تطور واردات الجزائر (2010-2019):

قيمة واردات الجزائرية ترتبط بقيمة الصادرات النفطية وهذه الاخيرة تتأثر بتقلبات سعر النفط الجدول الموالي يبين لنا تغطية الصادرات للواردات

الجدول رقم (06) قيمة الواردات مقارنة بالصادرات ومعدل التغطية خلال الفترة (2010/2019)

بالمليار دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	**47.40**	**47.24**	**50.37**	**55.28**	**58.58**	**51.50**	**47.08**	**46.05**	**46.19**	**41.93**
صادرات الجزائر	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82
معدل التغطية%	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات التجارة الخارجية 2024

نلاحظ من الجدول ان هناك تزايد مستمر بالواردات الجزائرية خلال فترة 2010-2014 حيث قدرت الواردات سنة 2010ب 47.40 مليار دولار امريكي لتصل عام 2014الى 58.58 مليار دولار امريكي اما في سنة 2015فبلغت قيمة الواردات 51.50مليار دولار امريكي لتصل سنة 2019 الى 41.93 مليار دولار امريكي.

نلاحظ في الشكل الموالي تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة الممتدة من 2010 الى2019

الشكل رقم (06): تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة الممتدة من 2010 الى2019

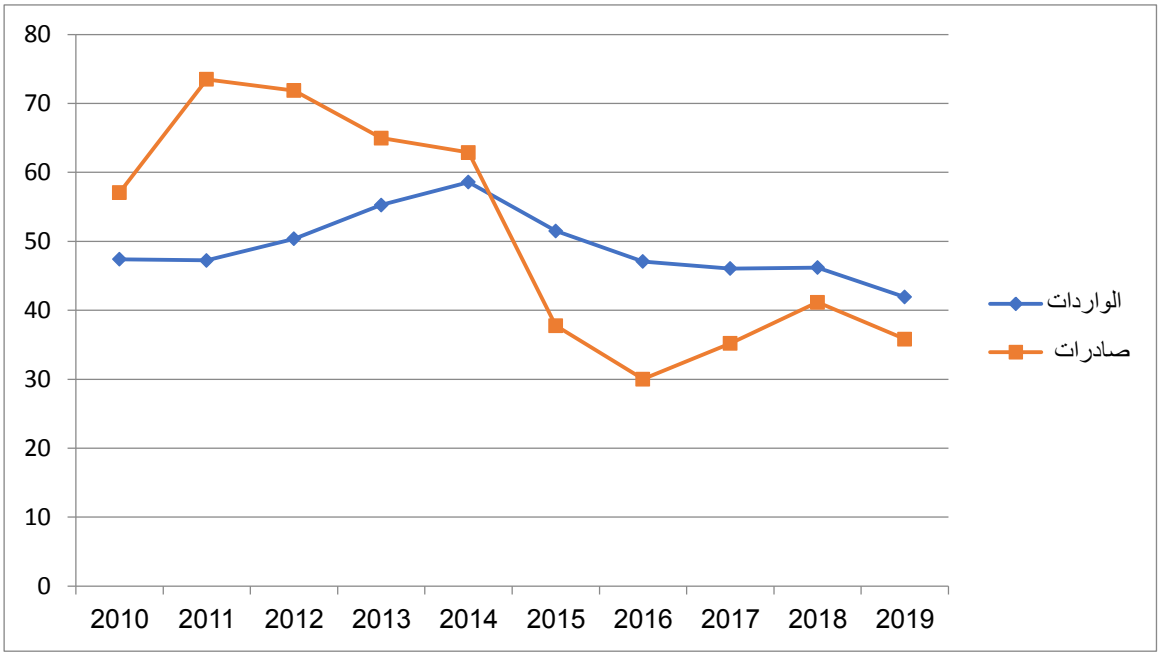

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري

يعتبر الميزان التجاري كنتيجة حتمية لما تشهده حصيلة الصادرات والواردات من تقلبات اسعار النفط والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري

الجدول رقم (07): الميزان التجاري خلال العشر سنوات الاخيرة (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات f.o.b))	64,867	60,129	34,565	29,309	34,569	41,115	35,312	21,925	38,558
المحروقات	63,816	58,462	33,081	27,918	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058
خارج المحروقات	1,051	1,667	1,485	1,391	1,367	2,218	2,068	1,909	4,500
الواردات f.o.b))	54,987	59,670	52,649	49,437	48,981	48,573	44,632	35,547	37,464
نسبة التغطية	118%	101%	66%	59%	71%	85%	79%	62%	103%
الميزان التجاري	9,880	0,459	-18,083	-20,128	-14,412	-7,458	-9,320	-13,622	1,094

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على بيانات بنك الجزائر الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/balance-des-paiements/ بتاريخ: 2024/05/01.

الشكل رقم (07): واقع التجارة الخارجية خلال العشر سنوات الأخيرة

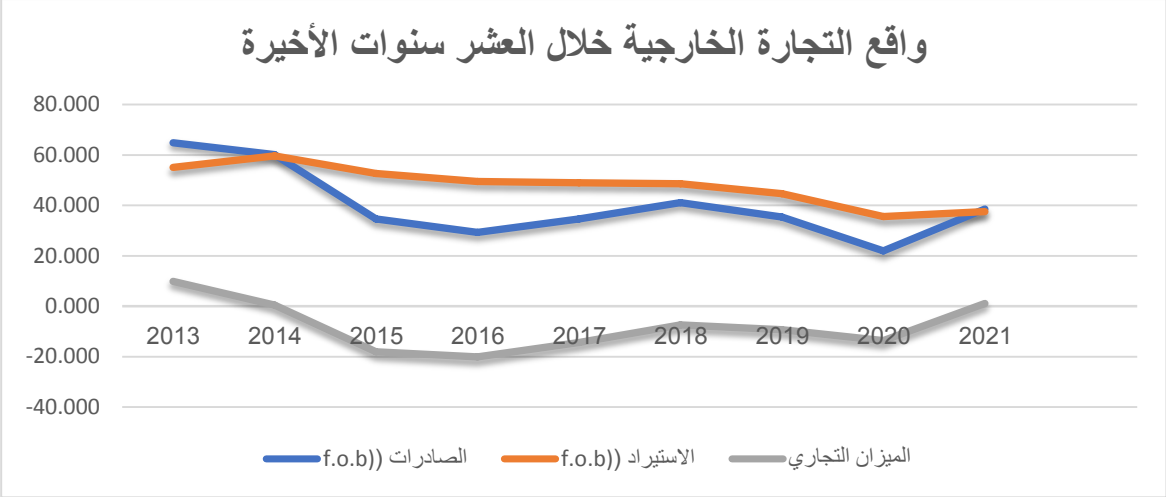

المـ
قطاع المحـ

سجلت سنة 2013 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 9.88 مليار دولار، حيث بلغت الواردات الجزائرية 54.987 مليار دولار والصادرات الجزائرية 64.867 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2014 ليصل إلى 0.459 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 60.129 والارتفاع في الواردات ليصل الى 59.670 مليار دولار، مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 118% سنة 2013 الى 101% سنة 2014. ومن سنة 2015 الى غاية 2021 ظل الميزان التجاري عاجزا بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الصادرات لهبوط أسعار المحروقات وكذلك بسبب وباء كورونا الذي أثر على الاقتصاد العالمي ككل والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. الا أنه خلال السنتين الأخيرتين تحسن رصيد الميزان التجاري بتحقيق فائض قدر بـ 1.094 مليار دولار وبنسبة تغطية 103%، وفي سنة 2021 عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا كبيرا وصل إلى 18.1 مليار دولار ولأول مرة منذ الاستقلال وهذا بسبب سياسة الدولة التي تهدف الى تشجيع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الاستيراد.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2023

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2020-2023

أولا-تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من 2020- 2023:

الجدول رقم(03): الميزان التجاري خلال الفترة 2021-2023 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2020	2021	2022	2023
الواردات بـ مليار دج	4 363,70	5 097,50	5 705,30	5794,0
الصادرات بـ مليار دج	2 824,70	5 391,90	9 157,40	7406,3
الميزان التجاري بـ مليار دج	-1539	294,4	3 452,10	5803,36
نسبة التغطية	64,70%	105,80%	160,50%	127,82%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: https://www.ons.dz// بتاريخ: 2024/05.

الشكل رقم: (08) الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2023

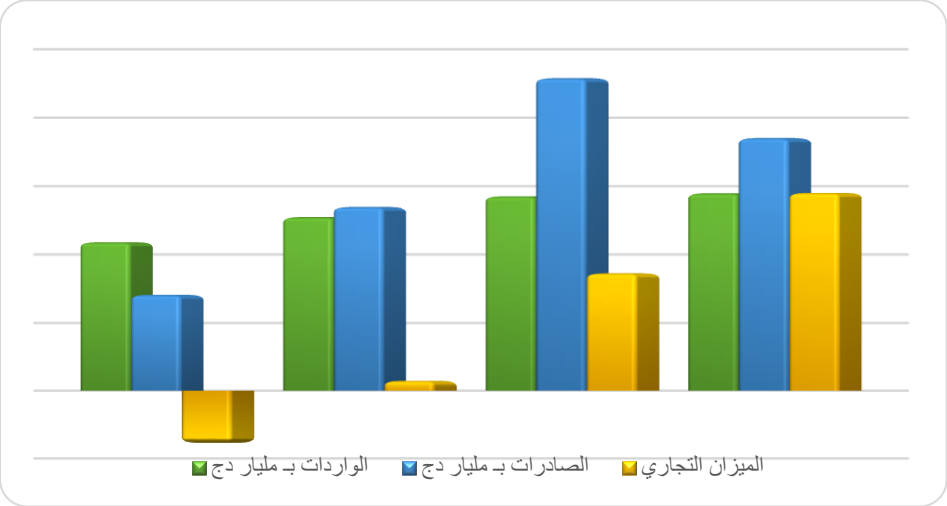

المصدر: بنك المعومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي

لتحليل تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2020 إلى 2023 وربطها بجائحة كورونا، نحتاج إلى دراسة الأرقام الموجودة في الجدول وفهم تأثيرات الجائحة على هذه الأرقام، فيما يلي تحليل لكل عنصر من عناصر الجدول

1- الواردات:

- 2020: 4,363.70 مليار دينار جزائري
- 2021: 5,097.50 مليار دينار جزائري
- 2022: 5,705.30 مليار دينار جزائري
- 2023: 5,794.0 مليار دينار جزائري

نلاحظ زيادة تدريجية في الواردات من عام 2020 إلى 2023. الزيادة في الواردات قد تكون نتيجة لتعافي الاقتصاد بعد الركود الناتج عن جائحة كورونا، حيث بدأت القطاعات الاقتصادية في العودة إلى نشاطها الطبيعي مما أدى إلى زيادة الطلب على الواردات.

2- الصادرات:

- 2020: 2,824.70 مليار دينار جزائري
- 2021: 5,391.90 مليار دينار جزائري
- 2022: 9,157.40 مليار دينار جزائري
- 2023: 7,406.3 مليار دينار جزائري

الصادرات شهدت زيادة كبيرة من عام 2020 إلى 2022، ثم تراجعت قليلاً في 2023. هذه الزيادة الكبيرة قد تعكس ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، حيث تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة. التراجع الطفيف في 2023 قد يكون ناتجاً عن تقلبات في أسعار النفط أو تغييرات في الطلب العالمي.

3- الميزان التجاري:

- 2020: -1539 مليار دينار جزائري
- 2021: 294.4 مليار دينار جزائري
- 2022: 3,452.10 مليار دينار جزائري
- 2023: 5803.36 مليار دينار جزائري

نلاحظ أن الميزان التجاري كان سلبياً في 2020، ثم تحول إلى فائض في السنوات التالية. التحول من العجز إلى الفائض يعكس زيادة كبيرة في الصادرات مقارنة بالواردات، مما يشير إلى تحسن الوضع الاقتصادي للجزائر بعد تأثيرات الجائحة.

4- نسبة التغطية:

- 2020: 64.70%
- 2021: 105.80%
- 2022: 160.50%
- 2023: 127.82%

نسبة التغطية تعكس مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات. في 2020 كانت النسبة أقل من 100% مما يعني أن الواردات كانت أكبر من الصادرات. في السنوات التالية تحسنت النسبة بشكل كبير، ووصلت إلى 160.50% في 2022، قبل أن تتراجع إلى 127.82% في 2023، ولكنها تبقى فوق 100% مما يعكس فائضاً في الميزان التجاري.

5-ربط النتائج بكورونا:

في عام 2020، تأثرت الجزائر، مثلها مثل باقي دول العالم، بتداعيات جائحة كورونا التي أثرت على التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري، وبدءاً من 2021، بدأت آثار التعافي الاقتصادي تظهر مع زيادة كبيرة في الصادرات، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة، مما ساهم في تحسين الميزان التجاري، حيث بدأ الميزان التجاري بالتعافي وهذا تزامننا بانطلاق عملية التلقيح ضد كورونا، ورفع الحجر التدريجي واستئناف الأنشطة الاقتصادية، هذا التعافي استمر في 2022، ولكن في 2023، رغم استمرار الفائض، شهدت الجزائر تراجعاً طفيفاً في نسبة التغطية والصادرات، مما قد يعكس تقلبات في الأسواق العالمية أو تأثيرات أخرى.

بصفة عامة، يمكن القول إن الجزائر تمكنت من تحقيق تحسن كبير في ميزانها التجاري بعد الجائحة، وذلك بفضل ارتفاع صادراتها من الطاقة.

الجدول رقم (09):الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 حسب الثلاثي من كل سنة

(الوحدة: مليار دج)

السنوات		2021		2022	
الواردات بـ مليار دج	الثلاثي الأول	1 201,80	5 097,50	1394,5	5 705,30
	الثلاثي الثاني	1 309,20		1496,2	
	الثلاثي الثالث	1 232,90		1360	
	الثلاثي الرابع	1 353,70		1454,5	
الصادرات بـ مليار دج	الثلاثي الأول	1 025,20	5 391,90	1832,4	9 157,40
	الثلاثي الثاني	1 275,30		2438,8	
	الثلاثي الثالث	1 340,10		2427,7	
	الثلاثي الرابع	1 751,30		2458,5	
الميزان التجاري بـ مليار دج	الثلاثي الأول	176,60-	294,4	437,9	3 452,10
	الثلاثي الثاني	33,90-		942,6	
	الثلاثي الثالث	107,20		1067,7	
	الثلاثي الرابع	397,60		1004	
نسبة التغطية	الثلاثي الأول	85%	105,80%	131%	160,50%
	الثلاثي الثاني	97%		163%	
	الثلاثي الثالث	109%		179%	
	الثلاثي الرابع	129%		169%	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: https://www.ons.dz// بتاريخ: 2024/05/

الشكل رقم (09): الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 حسب الثلاثي من كل سنة

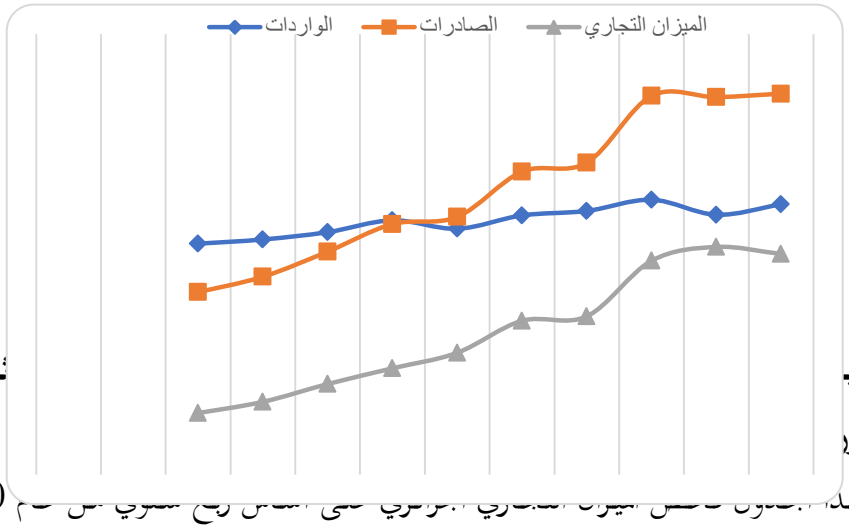

ثانيا-تحلي ي من كل سنة وربطه بجائحة كور

يتيح لنا هذا [illegible] 2020 إلى عام 2022، يمكن أن يساعد هذا التحليل في فهم تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وتحديد التغيرات الفصلية في الواردات والصادرات.

1-الواردات:

- 2020: كانت الواردات مستقرة نسبياً على مدار العام، مع انخفاض طفيف في الربع الثاني (1,027.80 مليار دينار) بسبب تأثيرات الإغلاق والقيود المفروضة للحد من انتشار جائحة كورونا.

- 2021: شهدت الواردات ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2020، حيث ارتفعت من 1,201.80 مليار دينار في الربع الأول إلى 1,353.70 مليار دينار في الربع الرابع، هذا يعكس بداية التعافي الاقتصادي وزيادة النشاط التجاري.

- 2022: واصلت الواردات الارتفاع، حيث بلغت ذروتها في الربع الثاني (1,496.2 مليار دينار) ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً في الربع الثالث قبل أن ترتفع مجدداً في الربع الرابع (1,454.5 مليار دينار)، هذا قد يعكس تقلبات الطلب العالمي والتغيرات في الأسعار العالمية للسلع.

2-الصادرات:

- 2020: شهدت الصادرات انخفاضاً في الربع الثاني (554.30 مليار دينار) بسبب تأثيرات الجائحة على الطلب العالمي، وتحسنت في الربع الرابع إلى 797.10 مليار دينار.

- 2021: ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ، خاصة في الربع الرابع (1,751.30 مليار دينار) مما يعكس التعافي في أسعار النفط والغاز.

- 2022: سجلت الصادرات ارتفاعاً كبيراً، خاصة في الربع الثاني والثالث (2438.8 و2427.7 مليار دينار على التوالي)، مما يعكس تأثير ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي على منتجات الطاقة الجزائرية.

3-الميزان التجاري:

- 2020: كان الميزان التجاري سلبياً في جميع الفصول، مع أسوأ عجز في الربع الثاني (-473.50 مليار دينار) بسبب انخفاض الصادرات.

- 2021: تحول الميزان التجاري إلى فائض في الربع الثالث (107.20 مليار دينار) والربع الرابع (397.60 مليار دينار)، مما يشير إلى تحسن كبير في الأداء التجاري.

- 2022: كان الميزان التجاري إيجابياً بشكل كبير في جميع الفصول، مع أفضل أداء في الربع الثالث (1067.7 مليار دينار)، هذا يعكس التحسن الكبير في الصادرات بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.

4-نسبة التغطية:

- 2020: كانت نسبة التغطية أقل من 100% في معظم الفصول، مما يعكس عجز الميزان التجاري، أدنى نسبة كانت في الربع الثاني (54%).

- 2021: تحسنت نسبة التغطية بشكل ملحوظ، خاصة في الربع الرابع (129%).

- 2022: كانت نسبة التغطية مرتفعة في جميع الفصول، مع أفضل نسبة في الربع الثالث (179%).

5-ربط النتائج بجائحة كورونا:

- 2020: تأثرت الواردات والصادرات بشكل كبير نتيجة الجائحة والإغلاقات العالمية، مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري.

- 2021: بدأ الاقتصاد في التعافي، وزادت الواردات والصادرات، مما ساهم في تحسين الميزان التجاري تدريجياً.

- 2022: استفادت الجزائر بشكل كبير من ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي على النفط والغاز، مما أدى إلى فائض كبير في الميزان التجاري في جميع الفصول.

***الاستنتاج:**

يتضح من البيانات أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على الميزان التجاري الجزائري في عام 2020، ولكن مع تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الطاقة، تمكنت الجزائر من تحسين ميزانها التجاري بشكل كبير في السنوات التالية، يعد ارتفاع الصادرات خاصة في مجال الطاقة العامل الرئيسي في هذا التحسن.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية بعد جائحة كورونا من جانب المنتجات المصدرة والمستوردة

أولا- تحليل أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 وربطها بجائحة كورونا:

الجدول رقم (10): أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2020	نسبة التغيير	2021	نسبة التغيير	2022
المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	54,3	31%	70,9	-51%	35
المشروبات والتبغ	1,9	42%	2,7	7%	2,9
المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود+ زيوت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية	9,5	181%	26,7	41%	37,7
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	139,6	121%	307,9	61%	496,7
الآلات ومعدات النقل	12,5	121%	27,6	-51%	13,5
مصنوعات متنوعة + الأصناف المصنعة	30,1	474%	172,9	39%	240,7
مجموع سلع خارج المحروقات	247,9	146%	608,7	36%	826,4
المحروقات	2 576,8	86%	4 783,2	74%	8 331,00
المجموع	2 824,7	91%	5 391,90	70%	9 157,40

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: **https://www.ons.dz//** بتاريخ: 2024/05.

خلال عام 2022، شهدت تصدير السلع تطورا قويا بنسبة 70٪ مقارنة بالعام السابق، ولتحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2023، سنلقي نظرة على المنتجات المصدرة الرئيسية والنسبة المئوية للتغيير سنوياً.

1-المنتجات الغذائية والحيوانات الحية:

- 2020: 54.3 مليار دينار جزائري.
- 2021: 70.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +31%).
- 2022: 35 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -51%).

هذا القطاع شهد زيادة في 2021، لكن انخفضت الصادرات بشكل حاد في 2022، الزيادة في 2021 قد تكون نتيجة تعافي الأسواق بعد تأثيرات الجائحة، بينما الانخفاض في 2022 يمكن أن يكون بسبب تقلبات الطلب أو إنتاجية الزراعة المحلية.

2-المشروبات والتبغ:

- 2020: 1.9 مليار دينار جزائري.

- 2021: 2.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +42%).
- 2022: 2.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +7%).

هذا القطاع شهد زيادة مستمرة ولكن بوتيرة بطيئة، قد يكون ذلك بسبب استقرار الطلب على هذه المنتجات.

3-المواد الخام غير الصالحة للأكل:

- 2020: 9.5 مليار دينار جزائري.
- 2021: 26.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +181%).
- 2022: 37.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +41%).

هذا القطاع شهد نمواً كبيراً، ربما بسبب زيادة الطلب العالمي على المواد الخام وتوافر الأسواق للتصدير.

4-المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة:

- 2020: 139.6 مليار دينار جزائري.
- 2021: 307.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +121%).
- 2022: 496.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +61%).

نلاحظ زيادة كبيرة في صادرات المواد الكيميائية، ما يعكس تعزيز القدرات الإنتاجية والاستفادة من الطلب العالمي المرتفع.

5-الآلات ومعدات النقل:

- 2020: 12.5 مليار دينار جزائري.
- 2021: 27.6 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +121%).
- 2022: 13.5 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -51%).

هذا القطاع شهد زيادة في 2021، لكن تراجع في 2022، ما قد يعكس تقلبات في الطلب العالمي أو تحديات في الإنتاج.

6-المصنوعات المتنوعة والأصناف المصنعة:

- 2020: 30.1 مليار دينار جزائري.
- 2021: 172.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +474%).
- 2022: 240.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +39%).

نلاحظ زيادة هائلة في هذا القطاع في 2021، مما يشير إلى زيادة الطلب على المنتجات المصنعة الجزائرية، واستمرار هذه الزيادة في 2022.

7-مجموع سلع خارج المحروقات:

- 2020: 247.9 مليار دينار جزائري.

- 2021: 608.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +146%).
- 2022: 826.4 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +36%).

هذا يعكس تنوع الاقتصاد الجزائري وزيادة القدرة التصديرية للسلع غير المتعلقة بالمحروقات.

8-المحروقات:

- 2020: 2,576.80 مليار دينار جزائري.
- 2021: 4,783.20 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +86%).
- 2022: 8,331.00 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +74%).

نلاحظ زيادة كبيرة ومستدامة في صادرات المحروقات، مما يعكس ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الطلب العالمي على الطاقة.

9-المجموع:

- 2020: 2,824.70 مليار دينار جزائري.
- 2021: 5,391.90 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +91%).
- 2022: 9,157.40 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +70%).

10-ربط النتائج بجائحة كورونا:

- 2020: تأثرت الصادرات بشكل كبير بجائحة كورونا، حيث شهدت انخفاضاً في بعض القطاعات بسبب تراجع الطلب العالمي واضطرابات سلاسل التوريد.
- 2021: شهدت الصادرات تعافياً ملحوظاً في معظم القطاعات، مستفيدة من تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع الطلب.
- 2022: استمر الاتجاه التصاعدي في الصادرات، مدعوماً بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي، خصوصاً في قطاع المحروقات والمواد الكيميائية.

***الاستنتاج:**

تعكس بيانات الصادرات الجزائرية من 2020 إلى 2023 تأثيرات جائحة كورونا وتعافي الاقتصاد العالمي، حيث شهدت صادرات المحروقات والمواد الكيميائية نمواً كبيراً، مما ساهم في تحسين الميزان التجاري للبلاد، وتعد زيادة تنوع الصادرات غير المتعلقة بالمحروقات مؤشراً إيجابياً على تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

ثانيا- تحليل أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022 وربطها بجائحة كورونا:

الجدول رقم (11):أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2020	نسبة التغيير	2021	نسبة التغيير	2022
المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	953,8	25%	1 191,7	24%	1 473,6
المشروبات والتبغ	48,5	-13%	42,3	8%	45,5
المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود	204,4	70%	347,6	25%	433,6
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة	107	-39%	65,7	11%	72,8
زيوت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية	101,3	54%	155,9	31%	203,9
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	770	13%	872,1	18%	1 032,7
الأصناف المصنعة	762,1	-5%	727,4	38%	1 002,4
الآلات ومعدات النقل	1 190,7	20%	1 424,4	-18%	1 172,00
مصنوعات متنوعة	225,8	20%	270,4	-1%	268,9
المجموع	4 363,7	17%	5 097,5	12%	5 705,3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: https://www.ons.dz// بتاريخ: 05/ 2024.

لتحليل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2020 إلى 2022، سنلقي نظرة على المنتجات المستوردة الرئيسية والنسبة المئوية للتغيير سنوياً:

1-المنتجات الغذائية والحيوانات الحية:

- 2020: 953.8 مليار دينار جزائري.
- 2021: 1,191.70 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +25%).
- 2022: 1,473.60 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +24%).

هذا القطاع شهد زيادة كبيرة ومستدامة، مما يعكس زيادة الطلب المحلي على الغذاء والحيوانات الحية، وقد يكون ذلك بسبب تزايد عدد السكان وتحسين المستوى المعيشي.

2-المشروبات والتبغ:

- 2020: 48.5 مليار دينار جزائري.
- 2021: 42.3 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -13%).
- 2022: 45.5 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +8%).

شهد هذا القطاع تذبذباً، حيث انخفضت الواردات في 2021 ثم عادت للارتفاع قليلاً في 2022، يمكن أن يكون الانخفاض في 2021 نتيجة لتراجع الطلب بسبب الجائحة.

3-المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود:

- 2020: 204.4 مليار دينار جزائري.
- 2021: 347.6 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +70%).
- 2022: 433.6 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +25%).

شهدت المواد الخام زيادة كبيرة في 2021 واستمرت في الزيادة في 2022، مما يشير إلى زيادة الإنتاج الصناعي واعتماد الصناعة الجزائرية على المواد الخام المستوردة.

4-الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة:

- 2020: 107 مليار دينار جزائري.
- 2021: 65.7 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -39%).
- 2022: 72.8 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +11%).

شهد هذا القطاع انخفاضاً كبيراً في 2021 ثم زيادة طفيفة في 2022، مما يعكس انخفاضاً في الطلب على الوقود المعدني وزيوت التشحيم بسبب الجائحة وتعافي طفيف بعد ذلك.

5-زيوت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية:

- 2020: 101.3 مليار دينار جزائري.
- 2021: 155.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +54%).
- 2022: 203.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +31%).

شهدت واردات هذا القطاع زيادة كبيرة، مما يعكس زيادة الطلب على هذه المنتجات ربما لأغراض صناعية وزراعية.

6-المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة:

- 2020: 770 مليار دينار جزائري.
- 2021: 872.1 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +13%).
- 2022: 1,032.70 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +18%).

شهدت المواد الكيميائية زيادة مستمرة، مما يعكس الطلب المتزايد على هذه المنتجات في القطاعات الصناعية والزراعية.

7-الأصناف المصنعة:

- 2020: 762.1 مليار دينار جزائري.
- 2021: 727.4 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -5%).
- 2022: 1,002.40 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +38%).

هذا القطاع شهد تذبذباً، حيث انخفضت الواردات في 2021 ثم ارتفعت بشكل كبير في 2022، مما يشير إلى تعافي الاقتصاد وزيادة النشاط الصناعي.

8-الآلات ومعدات النقل:

- 2020: 1,190.70 مليار دينار جزائري.
- 2021: 1,424.40 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +20%).
- 2022: 1,172.00 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -18%).

شهد هذا القطاع زيادة في 2021 ثم انخفاضاً في 2022، مما قد يعكس تقلبات في الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الكبرى.

9-مصنوعات متنوعة:

- 2020: 225.8 مليار دينار جزائري.
- 2021: 270.4 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +20%).
- 2022: 268.9 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: -1%).

شهد هذا القطاع زيادة في 2021 واستقراراً في 2022.

10-المجموع:

- 2020: 4,363.70 مليار دينار جزائري.
- 2021: 5,097.50 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +17%).
- 2022: 5,705.30 مليار دينار جزائري (نسبة التغيير: +12%).

11-ربط النتائج بجائحة كورونا:

أ- سنة 2020: تأثرت الواردات بشكل عام بتداعيات جائحة كورونا، حيث تراجع الطلب على بعض المنتجات بسبب القيود المفروضة على الحركة والنشاط الاقتصادي.

ب- سنة 2021: شهدت الواردات زيادة مع بداية التعافي الاقتصادي ورفع القيود، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات المستوردة.

ج- سنة 2022: استمرت الواردات في الزيادة ولكن بوتيرة أقل، مما يعكس تعافي الاقتصاد تدريجياً وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.

***الاستنتاج**

تُظهر بيانات الواردات الجزائرية من 2020 إلى 2022 تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، مع تراجع في بعض القطاعات وزيادة في أخرى، ما يعكس تعافي الواردات في 2021 و2022 وتعافي الاقتصاد الجزائري وزيادة الطلب المحلي على مجموعة متنوعة من المنتجات، سواء الغذائية أو الصناعية.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية بعد جائحة كورونا خلال الفترة 2020-2023

بعد تحليل البيانات المتعلقة بالميزان التجاري الجزائري وأهم المنتجات المصدرة والمستوردة خلال الفترة 2020-2023، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1-الميزان التجاري:

أ- سنة 2020:

- تأثرت الواردات والصادرات بشكل كبير نتيجة جائحة كورونا، مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري؛
- الواردات: 4,363.70 مليار دينار جزائري؛
- الصادرات: 2,824.70 مليار دينار جزائري؛
- العجز التجاري: 1,539 مليار دينار جزائري؛
- نسبة التغطية: 64.70%.

ب- سنة 2021:

- شهدت الجزائر تعافياً ملحوظاً في التجارة الخارجية مع ارتفاع الصادرات بنسبة كبيرة، مما حول العجز إلى فائض؛
- الواردات: 5,097.50 مليار دينار جزائري؛
- الصادرات: 5,391.90 مليار دينار جزائري؛
- الفائض التجاري: 294.4 مليار دينار جزائري؛
- نسبة التغطية: 105.80%.

ج- سنة 2022:

- استمر التحسن الكبير في الصادرات، خاصة في قطاع المحروقات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الفائض التجاري؛
- الواردات: 5,705.30 مليار دينار جزائري؛

- الصادرات: 9,157.40 مليار دينار جزائري؛
- الفائض التجاري: 3,452.10 مليار دينار جزائري؛
- نسبة التغطية: 160.50%.

د- سنة 2023:

- استمر التحسن الكبير في الصادرات، خاصة في قطاع المحروقات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الفائض التجاري؛
- الواردات: 5794.0 مليار دينار جزائري؛
- الصادرات: 7406.3 مليار دينار جزائري؛
- الفائض التجاري: 5803.36مليار دينار جزائري؛
- نسبة التغطية: 127.82%.

2-أهم المنتجات المصدرة:

أ- المحروقات: سجلت صادرات المحروقات ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة، من 2,576.80 مليار دينار جزائري في 2020 إلى 8,331.00 مليار دينار جزائري في 2022، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي.

ب- المواد الكيميائية: شهدت زيادة ملحوظة من 139.6 مليار دينار جزائري في 2020 إلى 496.7 مليار دينار جزائري في 2022، مما يعكس تطور الصناعة الكيميائية في الجزائر.

ج- مصنوعات متنوعة: ارتفعت من 30.1 مليار دينار جزائري في 2020 إلى 240.7 مليار دينار جزائري في 2022، مما يشير إلى تنوع وتحسن الصادرات الجزائرية.

3-أهم المنتجات المستوردة:

أ- المنتجات الغذائية والحيوانات الحية: زادت الواردات بشكل ملحوظ من 953.8 مليار دينار جزائري في 2020 إلى 1,473.60 مليار دينار جزائري في 2022، مما يعكس زيادة الطلب المحلي.

ب-المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة: شهدت زيادة مستمرة من 770 مليار دينار جزائري في 2020 إلى 1,032.70 مليار دينار جزائري في 2022، مما يعكس اعتماد الصناعات المحلية على المواد الكيميائية المستوردة.

ج- الآلات ومعدات النقل: على الرغم من الزيادة في 2021 إلى 1,424.40 مليار دينار جزائري، إلا أن الواردات انخفضت في 2022 إلى 1,172.00 مليار دينار جزائري، مما قد يشير إلى تقلبات في الاستثمارات في هذا القطاع.

أظهرت البيانات أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري في 2020، مع تراجع حاد في الصادرات والواردات، وقد بدأت الجزائر في التعافي الاقتصادي في 2021 مع زيادة ملحوظة في الصادرات، واستمر هذا التعافي في 2022 بفضل ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي، كما أظهرت البيانات تحسناً في تنوع الصادرات الجزائرية، مع زيادة في صادرات المواد الكيميائية والمصنوعات المتنوعة، وكذلك زادت الواردات بشكل عام خلال الفترة المدروسة، مما يعكس زيادة الطلب المحلي وتعافي الاقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل الثاني:

قوة تأثير جائحة كورونا كانت كبيرة على اقتصادات العالم إلا أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة على اقتصاداتها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة، حيث نجحت غالب الدول والى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة، وفي هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة وانهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للريع الى اقتصاد التنويع، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة بإلزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير.

الخاتمة

خلال الفترة من 2021 إلى 2023، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية جمة نتيجة لجائحة كورونا، التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والمحلي، حيث أظهرت البيانات المتعلقة بالميزان التجاري وأهم المنتجات المصدرة والمستوردة كيف تمكن الاقتصاد الجزائري من التعافي والانتعاش تدريجياً بعد هذه الأزمة الصحية العالمية.

في عام 2020 تسببت الجائحة في إحداث اضطرابات كبيرة في التجارة الدولية، مما أدى إلى تراجع حاد في الصادرات والواردات الجزائرية، فقد تراجعت الصادرات إلى 2,824.70 مليار دينار جزائري، بينما بلغت الواردات 4,363.70 مليار دينار جزائري، مما أدى إلى عجز تجاري كبير بلغ 1,539 مليار دينار جزائري، ونسبة تغطية لم تتجاوز 64.70%، عكس هذا الوضع تأثيرات الجائحة على النشاط الاقتصادي والتجاري، حيث فرضت العديد من الدول قيودًا على الحركة وأغلقت الحدود، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي وتوقف سلاسل التوريد.

مع بداية عام 2021، بدأت الجزائر في إظهار علامات التعافي الاقتصادي، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي على المنتجات البترولية. حيث ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ لتصل إلى 5,391.90 مليار دينار جزائري، متجاوزة بذلك الواردات التي بلغت 5,097.50 مليار دينار جزائري، مما حول العجز إلى فائض تجاري بقيمة 294.4 مليار دينار جزائري، ونسبة تغطية بلغت 105.80%، هذا التعافي يعكس القدرة على التكيف والاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز القطاعات الصناعية الأخرى.

في عام 2022، استمر الاقتصاد الجزائري في تحقيق تقدم ملحوظ، حيث بلغت الصادرات 9,157.40 مليار دينار جزائري، بينما ارتفعت الواردات إلى 5,705.30 مليار دينار جزائري، أما الفائض التجاري فبلغ 3,452.10 مليار دينار جزائري، وبلغت نسبة التغطية 160.50% ، ما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز قطاع المحروقات وزيادة تنويع الصادرات، كما شهد القطاع الصناعي نمواً ملحوظاً، خاصة في مجالات المواد الكيميائية والمصنوعات المتنوعة، مما يشير إلى تنوع القاعدة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

يوضح تحليل المنتجات المصدرة خلال هذه الفترة أن الجزائر قد استفادت بشكل كبير من ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب العالمي على المحروقات، حيث سجلت صادرات المحروقات ارتفاعاً من 2,576.80 مليار

دينـار جزائـري في 2020 إلى 8,331.00 مليـار دينـار جزائـري في 2022. بالإضـافة إلى ذلـك، شـهدت صـادرات المـواد الكيميائيـة نمـواً كبيـراً، ممـا يعكـس تطـور الصـناعة الكيميائيـة في البـلاد وزيـادة الطلـب علـى هـذه المنتجـات، كمـا تعكـس الزيـادة في صـادرات المصـنوعات المتنوعـة الجهـود المبذولـة لتنويـع الاقتصـاد وتقليـل الاعتمـاد على قطاع المحروقات.

وفي 2023 علـى صـعيد الـواردات، أظهـرت البيانـات زيـادة كبـيرة في الطلـب علـى المنتجـات الغذائيـة والحيوانات الحية، مما يعكس تزايد عدد السكان وتحسين المستوى المعيشي، كما شهدت واردات المواد الخام غير الصالحة للأكل والمواد الكيميائية زيادة ملحوظة، مما يشير إلى اعتماد الصناعة المحلية على هذه المواد لتعزيز الإنتاج المحلي، رغـم التذبـذب في واردات الآلات ومعـدات النقـل، إلا أن هـذا القطـاع لا يـزال يلعـب دوراً حيويـاً في دعـم البنية التحتية والمشاريع الكبرى.

تتطلـب هـذه التطـورات الاقتصـادية تبـني اسـتراتيجيات وسياسـات فعالـة لتعزيـز التنميـة المسـتدامة والاسـتقرار الاقتصـادي، فمـن الضـروري تعزيـز التنويـع الاقتصـادي وتطـوير القطاعـات الصـناعية والزراعيـة لتقليـل الاعتمـاد علـى صـادرات المحروقـات، وتحسـين الإنتـاج المحلـي للمنتجـات الغذائيـة والصـناعية يمكـن أن يقلـل مـن الـواردات ويعـزز الاكتفـاء الـذاتي، بالإضـافة إلى ذلـك ينبغـي تشـجيع الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة والمشـاريع الكـبرى لـدعم النمـو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

من المهم أيضاً تعزيز التعاون الدولي وتوسيع الأسواق التصديرية للمنتجات الجزائرية، والانخراط في اتفاقيات تجاريـة إقليميـة ودوليـة يمكـن أن يـوفر فرصـاً جديـدة للمنتجـات الجزائريـة ويعـزز القـدرة التنافسـية ويحسـن الجـودة والابتكـار في المنتجـات المحليـة مـا يعـزز مـن مكانـة الجزائـر في الأسـواق العالميـة ويزيـد مـن الطلـب علـى المنتجـات الجزائرية.

في الختـام، يمكـن القـول أنـه علـى الـرغم مـن التحـديات الـتي واجهتهـا الجزائـر خـلال فـترة الجائحـة، إلا أن الاقتصاد الجزائري أظهر قدرة كبيرة على التعافي والتكيف، ويجب استمرار الجهود لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق التنميـة المسـتدامة لضـمان الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتمـاعي في المسـتقبل، والاسـتثمار في القطاعـات الصـناعية والزراعيـة وتعزيـز التعـاون الـدولي وتحسـين جـودة المنتجـات المحليـة يمكـن أن يسـاعد في تحقيـق هـذه الأهـداف وبنـاء اقتصاد قوي ومتنوع يلبي احتياجات المواطنين ويعزز مكانة الجزائر على الساحة العالمية.

✓ التوصيات:

– **تعزيز التنويع الاقتصادي**: ينبغي على الجزائر الاستمرار في جهود تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات مثل التركيز قطاعي الفلاحة والسياحة؛

– ضرورة تنشيط الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات والاعتماد على الإنتاج المحلي لتغطية السوق؛

– **تحسين الإنتاج المحلي**: زيادة الإنتاج المحلي للمنتجات الغذائية والصناعية يمكن أن يقلل من الاعتماد على الواردات؛

– **تشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية**: تعزيز الاستثمار في القطاعات الصناعية الأخرى يمكن أن يساعد في تحسين الميزان التجاري وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية؛

–تطوير المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات وفقا لمتطلبات الأسواق الدولية؛

–المحافظة على الزبائن التقليديين مع توسيع الحصص السوقية والحفاظ عليها.

قائمة المراجع

أولا–الكتب:

1. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

2. حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

3. رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

4. سامي خليل، الاقتصاد الدولي–نظرية التجارة الدولية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

5. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

6. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 20015.

7. عطا الله علي الزيون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

8. فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2016.

9. محمد أحمد السبتي، التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

ثانيا– الرسائل والأطروحات:

1. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

2. شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

3. عبدات مراد، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

4. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة–دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس–1، سطيف، 2019.

ثالثا–المجلات:

1. بوحفص حاكي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03، الجزائر، 2007.

2. بولعراس صلاح الدين 2020، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات عالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.

3. خبولى أحمد: توايتية الطاهر، 2020، دراسة تحليلة وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد 20.

4. درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 27، المجلد2، 2013.

5. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضرية، المجلد05، العدد 17، جوان 2013.

6. سفيان خلوفي كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، الجزائر، 2021.

7. سهايلية سماح، الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، العدد 03، الجزائر، 2020.

8. سوالم سفيان، التأمين ضد خطر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19)، حوليات جامعة الجزائر1، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 34، عدد خاص، 2020.

9. صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، ورقلة، 2006.

10. عبد العزيز طيبة، عبد القادر رملاوي، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الجزائر، العدد 05.

11. عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب ودادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة الباحث، عدد 15، الجزائر، 2015.

12. علي سعدي عبد الزهرة، منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد 04، العراق، 2020.

13. فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 01، الجزائر 2019.

14. مغنية موسوس، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، السداسي الثاني 2013.

15. مناصري يحي، مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2018.

رابعا-المواقع الإلكترونية:

1. بيانات الموقع: https://ourworldindata.org/ بتاريخ: 2023/05/14.

خامسا-أخرى:

2. بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي

3. منظمة الصحة العالمية 2020.

الملخص

الملخص:

هذه الدراسة تهدف الى البحث في التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 2021-2023 وسنحاول من خلالها ان نبين الاهتمام الخاص من قبل السلطات الجزائرية بتطوير التجارة الخارجية خاصة بعد جائحة كورونا بالنهوض بمنظومة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي اتخذت في سبيل ذلك عدة تدابير وتشريعات في المؤسسات سعيا منها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومساندة المؤسسات في نشاطها التصديري وخاصة ان صادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بصادرات النفط حيث هو المصدر الاساسي لإيرادات الدولة ولتعرض اسعار النفط لتذبذبات نتيجة جائحة كورونا والانعكاسات السلبية على اقتصاد البلاد اصبح صادرات خارج المحروقات هو الخيار الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل الوطني للخروج من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا و تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات.

. **الكلمات الافتتاحية:** التجارة الخارجية، جائحة كورونا، التجارة الخارجية بعد الجائحة.

Summary

This study aims to investigate foreing trade in Algeria during the period 2021 / 2023 , and will attempt through it to highlight the special interest of the Algerian authorities in developing foreign trade ,especially after the corona crisis , in promoting the Algerian samarat system outside the hydrocarbon sector, which , for Gods Seaks about the directives and legislation in Sama instutitions, Including liberalization, development of the national economy

And support of institutions in their export activity, especially sinse non-hydrocarbon exports are the ideal percentage compared to oil exports, as the primary source is state revenues and oil prices are exposed to studies affiliated with the dream of corona and the relative possibbilities for establishing the country in the morning Non-hydrocarbon exports are the decision to diversify transportation sources. The national Bank comes out of the negative global impacts of corona, encourages exports outside the fuel sector, and reduces the cost of imports.

Key words: Foreign tade, the Corona pandemic, foreign trade after the pandemic

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عثماني وهيبة المولود(ة) بتاريخ: 1980/04/18 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 202338652 الصادرة بتاريخ: 2018/05/13 عن: دائرة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

تطور التجارة الخارجية الجزائرية بعد جائحة كورونا في الفترة 2021 - 2023

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/01

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf à M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): رابحي ندى المولود(ة) بتاريخ: 14-7-1985 بـ: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 204758497 الصادرة بتاريخ: 7-2-2019 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية خلال السنة الجامعية: 2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: تطور التجارة الخارجية الجزائرية بعد جائحة كورونا خلال الفترة من 2020 - 2023

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....